

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 9

الأربعاء، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الممثلين الذين تكلموا قبلي في تهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2). ويود وفد بلدي أن يدلّ بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

أنشئت الأمم المتحدة، قبل سبعة وسبعين عاما، بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان العدالة والتنمية للجميع. ومع ذلك، نجتمع مرة أخرى في اللجنة الأولى لمعالجة المسائل الحاسمة المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال تحقيق السلام والتنمية بعيد المنال بالنسبة للبشرية. صحيح أنه ينبغي للمرء أن يكون واقعيًا، ولا يمكن للمرء أن يتوقع حدوث تغيير بين عشية وضحاها في المناخ العالمي المتوتر إلى حد ما. ويود وفد بلدي التشديد على أنه ثمة إجراءات معينة يمكنها، إذا ما تم التقيد بها، أن تبني الثقة الدولية،

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): على نحو ما يعلم الأعضاء، ينبغي أن تنتهي المناقشة العامة بعد ظهر اليوم. ولا يزال هناك 19 متكلما مدرجا في قائمة المتكلمين. وقد وافقت اللجنة أيضا على تخصيص ساعة ونصف الساعة على الأقل من المناقشة العامة لبيانات ممثلي المجتمع المدني. واستنادا إلى ذلك القرار المتخذ هذا الصباح، سيتم الاستماع إلى تلك البيانات غدا.

وتتضم إلينا على المنصة اليوم الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام لدى المؤتمر، السيدة تاتيانا فالوفايا. وأرحب بها. ونتطلع إلى الاستماع إليها في وقت لاحق اليوم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية، تهديدا للأمن الدولي. وإن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أمر غير قانوني وغير أخلاقي. وتشكل الضمانات السلبية الملزمة قانونا، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، خطوات حاسمة نحو نزع السلاح النووي.

إن البشرية تواجه مجموعة من التحديات المتعددة التي لم تشهدها منذ قرون، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا، وتغير المناخ، وتزايد عدم المساواة على الصعيد العالمي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب. وفي الوقت الذي تشد فيه الحاجة إلى التعاون والتضامن الدوليين، أدت التوترات الجغرافية السياسية بين الدول الكبرى إلى استقطاب العالم وزعزعة استقراره. أما شبح الإبادة النووية، الذي اعتقد معظمنا أنه بات يقتصر على المناقشات النظرية، فقد أصبح الآن حقيقة. وعلى نحو ما نتفق جميعا، فإن خطورة المشاكل المتشابكة التي يتعين على قريتنا العالمية أن تتصدى لها هائلة، وتستدعي اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة وشاملة. إننا نعيش في الوقت الضائع ونحتاج إلى الارتقاء لمستوى الحدث. ويجب أن نعترف بضرورة توافر الموارد والدرية التكنولوجية المتاحة للبشرية على وجه الاستعجال إذا حددنا أن هدفنا هو إقامة نظام عالمي شامل للجميع ورحيم.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف المعنية إلى إبداء التصميم على المضي قدما بجدول الأعمال الدولي للأمن ونزع السلاح. ويجب أن نكفل أن تتجاوز دورة اللجنة الأولى لهذا العام المشاحنات السياسية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريق المضي قدما.

السيدة شيبانوفيتش (الجلب الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهانينا الصادقة للرئيس ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأن أؤكد لهم دعم الجلب الأسود الثابت.

ويؤيد الجلب الأسود البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود الإشارة إلى بعض المسائل بصفتي الوطنية.

وهو أمر حاسم للنهوض بقضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

إن أهم هذه الإجراءات هو التقيد الكامل بجميع المبادئ والمعايير للحفاظ على المبادئ المقدسة للمعاهدات والاتفاقات الدولية من خلال الاعتراف الجماعي بالحاجة إلى مواصلة إحراز التقدم، على جبهتي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. ولذلك، يتحتم أن توفر تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة أساسا متينا لمعالجة قضايا نزع السلاح والسلام والأمن. وينبغي أن يكون الحوار هو الأداة الرئيسية لمعالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا يمكن للجزءات أو التهديدات أو استخدام القوة أن توفر حلا مستداما لشواغل الانتشار.

وينبغي تناول العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من ناحية والاستخدام السلمي للطاقة النووية من ناحية أخرى بالشكل المناسب. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأنه من حق جميع الدول غير القابل للتصرف أن تطور جميع جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي بدون أي تمييز، تمشيا مع الالتزامات المنصوص عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب إبداء الاحترام الكامل لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بحرية ومن دون عوائق ومن دون تمييز. ويشيد وفد بلدي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على زيادة إسهامها ومساعدتها للبلدان النامية في مجالات الطاقة النووية، والسلامة والأمن النوويين، فضلا عن تطبيقات التكنولوجيا النووية.

وفي الواقع يشكل عدم إحراز تقدم معقول في مجال نزع السلاح النووي مصدر قلق. بيد أن ما يهدد السلم والأمن ليست الأسلحة النووية وحدها. ويتشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعرب عنها العديد من الممثلين فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ونقلها وتداولها. فقد أصبح هذا النوع الأخير، أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة، الأداة الرئيسية للتدمير في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها

السلاح النووي وعدم الانتشار. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة والتقيّد بالوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. كما نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الخروج بنتيجة إيجابية من المفاوضات بشأن إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى لا يزال أمراً حتمياً. ولذلك، نحث جميع الدول على إعلان وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى.

ولا يزال الجبل الأسود ملتزماً بالتزاماً راسخاً بالصكوك الدولية القائمة بشأن كبح استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بغية السعي إلى القضاء التام على استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه. ومن هذا المنطلق، ستعقد مناقشات هامة في مؤتمر الدول الأطراف التاسع المقبل لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية. ونتطلع بأمل إلى تبادل الآراء داخل تلك الأطر، ونلتزم باتخاذ إجراءات استباقية وبناءة في تلك العمليات.

علاوة على ذلك، وفي البيئة الأمنية الدولية المعرضة للخطر اليوم، تظل الصكوك الدولية مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ذات قيمة خاصة للتصدي للتحديات المشتركة التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، ندعو جميع الدول إلى الانضمام لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل وتنفيذها بدون شروط، فهي تضيف آليات سلامة هامة في مسعانا المشترك لدعم الأمن الجماعي. وقد أنشأ الجبل الأسود نظاماً فعالاً وموثوقاً للرقابة على الصادرات وإطاراً معيارياً شاملاً بهدف التخفيف من حدة جميع المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. ونحن عاقدون العزم على المضي قدماً في ممارساتنا الوطنية، وفي هذا الصدد نتطلع إلى العمل مع البلدان الأخرى في الحماية المشتركة لهيكل الأمن الدولي وتحسينه.

لقد تم تقويض هيكل الأمن الأوروبي والعالمي بشكل خطير بسبب الحرب العدوانية غير المبررة وغير المسوغة والمتعمدة التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. ويدين الجبل الأسود مرة أخرى بشدة عدوان روسيا على أوكرانيا وجميع الأعمال التي تؤدي إلى زيادة تصعيد النزاع، فضلاً عن قرع طبول الحرب النووية، التي تشكل تهديداً كبيراً للبشرية.

إن التآكل الواضح للثقة والتعاون الدوليين، إلى جانب تحديات الانتشار المتزايدة، قد وضع هيكل نزع السلاح أمام اختبار كبير. وقد شوهد أحدث مثال على التمزق الجيوسياسي المتنامي خلال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونشعر بخيبة أمل حقيقية لعدم تمكن المؤتمر مرة أخرى من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية في لحظة حرجية بالنسبة للأمن النووي. وعلى الرغم من تلك النتيجة، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ونحن بحاجة إلى زيادة تعزيز ركائزها، لأنها لا تزال أكثر أهمية لأمننا الجماعي من أي وقت مضى. ولذلك، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك. كما ندعو الدول الأطراف بالفعل في المعاهدة إلى التقيد بأحكامها. ونحث بصفة خاصة الدول التي لم تمتثل لأحكام المعاهدة على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنفاذ البروتوكولات الإضافية والتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نشدد بشكل خاص على أهمية تقديم الدعم المستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي طرف فاعل بارز في دعم النظام القائم لعدم الانتشار النووي. وفي هذا السياق، نقدر بصفة خاصة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحفاظ على الأمن النووي الأوروبي من خلال أنشطتها الحالية الجديرة بالذكر في أوكرانيا.

إننا نستخدم هذا المحفل البالغ الأهمية للتأكيد على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها، وهي المعاهدة التي تمثل عنصراً قيماً في هيكل نزع

مواجهة هذه التحديات إعادة الاعتبار إلى سيادة القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ومنع الانتشار، وضبط التسليح بعيدا عن المعايير المزدوجة والتوظيف السياسي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي، هي ركيزة أساسية للسلم والأمن الدولي. وسورية، كدولة طرف في هذه المعاهدة الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التخلص من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها. وفي هذا السياق، تأسف الجمهورية العربية السورية لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، وذلك جراء الأناحية السياسية للدول الغربية وتفضيلها لمصالحها الجيوسياسية على مصلحة الدول الأطراف في المعاهدة، مما أدى لتقويت فرصة جديدة للتوصل لتوافق فعال للمضي قدما في تنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها المعاهدة وتضمنتها الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة والقرارات الصادرة عنها.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995، كجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. كما تشدد على أن العائق الرئيسي أمام إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط هو إسرائيل، وذلك جراء رفضها للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي على الرغم من كل الدعوات التي وجهت لها من غالبية الدول الأعضاء. إن هذا التعتن الإسرائيلي يستند إلى تشجيع الولايات المتحدة وحلفائها وحمايتهم لبرنامج إسرائيل النووي وبرامجها العسكرية البيولوجية والكيميائية الأخرى، بل والمساهمة في تطويرها وتعزيزها.

تشدد الجمهورية العربية السورية على أن انفراد إسرائيل في الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل، ورفضها الانضمام إلى كافة المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجعلها مصدر تهديد رئيسي للسلم والأمن في المنطقة.

وفي الختام، نود التأكيد مجددا على التزام الجبل الأسود الراسخ بدعم تنفيذ العناصر المتعلقة بتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات المحددة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982). ونشيد كذلك بالجهود المبذولة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تزيد من تعزيز منظور المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، نحن مقتنعون بأنه يجب التركيز بشكل خاص على إمكانية استخدام الطاقة النووية، بوصفها عنصرا أساسيا في الانتقال نحو تخفيض انبعاثات الكربون، في مساعيها للتصدي المنهجي لأزمة المناخ. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى إقامة شراكات دائمة مع مختلف الجهات المعنية - المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص وغيرهم - إذا أردنا أن نفي بالتزامنا المشترك، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، بصون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق ذلك، سيظل الجبل الأسود طرفا فاعلا يتطلع إلى المستقبل وملتبزا التزاما قاطعا بتعزيز النظام الدولي، وفي صميمه القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة. وأؤكد لكم التزام وفد بلدي بالتعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة، وكلنا ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ستسهم في إدارة أعمال لجنتنا بنجاح. وينضم وفد بلدي إلى بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي ألقاه نيابة عنها ممثل إندونيسيا الموقر (انظر A/C.1/77/PV.2).

يشكل نزع السلاح والحد من التسليح دعامة أساسية لمنظومة حفظ الأمن والسلم الدوليين. وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على التعاون لتحقيق هذه الغاية. والجمهورية العربية السورية تؤمن بأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف، المنسجمة مع الميثاق، هي الطريقة الوحيدة المستدامة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدوليين.

إن أهمية هذه الاتفاقيات تزداد اليوم في ظل عالم تعصف به التحديات، والتي يأتي في مقدمتها تطوير وتحديث الترسانات النووية وانتشار الإرهاب وتبنيه كسلاح سياسي من قبل بعض الدول. وتتطلب

الأمريكي الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشيد بالنهج البناء والمسؤول الذي تتبعه إيران في التعامل مع هذا الموضوع، ويؤكد تضامنه الكامل معها. كما يدين بلدي الإجراءات الأمريكية الرامية لعسكرة الوضع في شبه الجزيرة الكورية، ويدعو لوقف التدريبات العسكرية التي تجريها في شبه الجزيرة الكورية والتي تؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة.

في الختام، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى تركيز الجهود الدولية وتكاتفها لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والازدهار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والالتزام بحسن الجوار، والاحترام المتبادل، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.

السيد كونتي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو باكستان (انظر A/C.1/77/PV.3)، ونيجيريا وإندونيسيا (انظر A/C.1/77/PV.2) بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

وأود أيضا أن أهني الرئيس على انتخابه. ويمكنه هو والمكتب الاعتماد على دعم وفد بلدي.

يتضح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أنه ما من مبرر لسباق التسلح أو استخدام الأسلحة في العالم. ولذلك، فقد حان الوقت لأن نواصل بذل الجهود لكبح الوتيرة المذهلة لسباق التسلح. إن كوكبنا بحاجة إلى الاستقرار والسلام والهدوء. ويجب حصر المخزونات الحالية من أسلحة الدمار الشامل بشكل شامل بغية القضاء عليها بصورة منهجية. فتلك الأسلحة تشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين، ولهذا السبب يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان عدم استخدامها بعد الآن في ساحات النزاع، مثل الحروب الأهلية.

في 26 أيلول/سبتمبر، وبمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، حث الأمين العام أنطونيو غوتيريش جميع الدول عن

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل أي كان وفي أي مكان وزمان، هو أمر مدان ومرفوض كليا. ولذلك، انضمت سورية طوعا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وأوفت بالتزاماتها الناتجة عن هذا الانضمام خلال فترة قياسية. وحرصت على التعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت ممكن. وللأسف، عمدت بعض الدول إلى تسييس هذا الملف بشكل فاضح، سواء عبر الاستمرار في توجيه اتهامات لسورية لا أساس لها من الصحة تستند لمعلومات مصدرها المجموعات الإرهابية ومن يدعمها، أو عبر التشكيك في تعاون سورية مع المنظمة، إلى جانب استغلالها لنقاريرها التي تنقتر إلى المصادقية والمهنية، والتلاعب بنصوص الاتفاقية لتمرير إنشاء آليات غير شرعية، أو لتمرير قرار فرضته الدول الغربية ضد سورية في الدورة 25 لمؤتمر الدول الأطراف، والذي يشكل سابقة خطيرة في مسيرة عمل المنظمة.

لقد دأبت الجمهورية العربية السورية على توجيه العديد من الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ومدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، تتضمن معلومات هامة حول حيازة التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة واستخدامها ضد المدنيين والعسكريين، وحول قيام حكومات دول معروفة وأجهزتها الاستخباراتية بتزويد تنظيمات إرهابية، كداعش وجبهة النصرة وذراعاها الخوذ البيضاء، بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها فعلا أو لفبركة استخدام مزعوم لها، واستغلالها لكيل الاتهامات للحكومة السورية ولتبرير أعمال العدوان الذي قامت به تلك الحكومات على سورية. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي على أن مسألة المحاسبة التي تطرقت إليها بيانات عدد محدود من المتحدثين لا تشمل ولاية هذه اللجنة، وأن إثارة مثل هذه المسألة هنا يهدف إلى حرف النقاش عن مساره وهدر وقت اللجنة وتسييس أعمالها.

ويجدد بلدي دعمه لنهج روسيا والصين في الحفاظ على القانون الدولي وضمان الأمن والاستقرار في العالم. كما يدين الانسحاب

وبالنسبة لأفريقيا، بالإضافة إلى التهديدات النووية والبكتريولوجية والكيميائية وغيرها من تهديدات الجرائم الإلكترونية، لا يزال تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل شاعلا خطيرا لصون السلم والأمن. وبغية تنظيم تداولها، يقترح وفد بلدي بذل جهود مكثفة لزيادة الوعي بين المسؤولين المحليين المنتخبين على طول الحدود؛ وتعزيز مكافحة الفساد المرتبط بالاتجار بالأسلحة وحيازتها بصورة غير مشروعة؛ وتحديد المصنعين والمشتريين من خلال التتبع والوسم. ففي سياق يتسم بتصاعد الإرهاب والنزاعات المسلحة، يشكل تداول الأسلحة بدون ضوابط تهديدا خطيرا لأمن القارة. ومن المفجع أن السكان المدنيين هم الأكثر تعرضا للضرر الذي يسببه أولئك المجرمون. وهذا هو المحفل الذي ندعو فيه المجتمع الدولي إلى أن يكافح بقوة تلك الظاهرة، التي تعرض أمن أفريقيا والعالم للخطر. وحتى الآن، ولعكس مسار هذا الاتجاه، كان تبادل المعلومات والتعاون بين جميع البلدان المعنية ضروريين ولا غنى عنهما في مكافحة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها.

وجمهورية غينيا ليست بمنأى عن ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع. وقد أنشأنا لجنة وطنية للتعامل مع ذلك، والتي وضعت خطة عمل وطنية شديدة الطموح للفترة 2018-2022. وللحفاظ على تلك الإنجازات وتعزيزها، كفلت السلطات الغينية المشاركة الوثيقة لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقد تحققت بعض النتائج القابلة للقياس والمرضية على أرض الواقع. ومع ذلك، فإننا أبعد من أن نقول إننا قد كسبنا المعركة لأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع معركة طويلة الأجل تتطلب موارد كافية ويقظة متزايدة على أساس يومي وعلى جميع المستويات.

السيد محمد (السودان): يطيب لي في البدء أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أقدم بالتهنئة لأعضاء مكتبكم الموقر، ونتعهد بتقديم كامل دعمنا لكم ولهيئة المكتب لإنجاح أعمال اللجنة في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

حق على "استخدام كل سبيل من سبل الحوار والدبلوماسية والتفاوض لتخفيف حدة التوترات والحد من المخاطر والقضاء على التهديد النووي". وتأتي هذه الدعوة في الوقت المناسب. وينبغي الاستماع إليها وينبغي أن تكون رادعا لكل من لا يزالون يشجعون على انتشار أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم. ففي السنوات الأخيرة، كثيرا ما شهدنا زيادة ملحوظة في الاستثمارات الهائلة في الأسلحة النووية. وهذا يؤثر قلق أكثر من مراقب على الساحة الدولية.

وفي المقابل، يحصل بعض السكان بالكاد على ما يكفي من الطعام كل يوم. أما تعليم الأطفال فهو قضية ملحة وتبدو وكأنها فكرة جميلة، ربما حتى حلم دائما ما لا يتحقق. ويواجه آخرون الآثار الضارة لتغير المناخ. باختصار، يتعرض كثير من الناس للفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ومع مرور كل يوم، تشتد ظلمة الأفق، ويحل الظلام محل فرحة العيش، ويزداد غموض المستقبل.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يغير المجتمع الدولي مساره وأن ينظر في اتباع نهج جديد لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بغية ضمان السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا، لا يمكن لأي دولة في العالم أن تشن حربا نووية بمفردها وتخرج منتصرة. ولهذا السبب نحتاج إلى تضافر جهود جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، لشن حرب ضروس ضد أسلحة الدمار الشامل. فبقاء كوكبنا يعتمد إلى حد كبير على ذلك.

لقد دخلت معاهدة بليندايا، المعروفة أيضا باسم معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، حيز النفاذ في القارة الأفريقية منذ 15 تموز/يوليه 2009. وتنص الفقرة 5 من ديباجتها على ما يلي:

"تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار، وتشجيع التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتشجيع نزع السلاح العام الكامل، وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين".

على العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ودعم بلدي جهود معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (بليندابا). ويدعو السودان جميع الدول للإعلان عن حسن نيتها بالانضمام لهذه الاتفاقيات.

يرحب السودان كذلك بجهود الأمم المتحدة في مجال منع الاتجار غير الشرعي في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويدعو لتفعيل برنامج العمل الخاص بها. لقد عانى السودان كغيره من دول العالم من هذه الظاهرة. وهناك حاجة لتعزيز الجهود الدولية لمنع وصول هذه الأسلحة لأيدي الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير الشرعية.

ختاماً، فيما يتعلق بجهود منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فإن السودان يرحب بقرار الجمعية العامة 250/72، ويدعم المناقشات الموضوعية الساعية لصياغة وثيقة دولية ملزمة تمنع التسابق المسلح في الفضاء الخارجي وتقتصر استخدامات الفضاء فيما يخدم البشرية ولأغراض السلمية.

السيد غيموليك (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وعلى ما قاموا به من عمل حتى الآن لتمكيننا من مواصلة العمل الحاسم الذي تؤديه اللجنة الأولى للنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

في وقت يواجه فيه العالم تحديات عديدة للسلم والأمن، تكتسي تعددية الأطراف أهمية حاسمة في التصدي لنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل الأسلحة النووية خطراً كارثياً متزايداً على البشرية، وإذا استمرت الدول في زيادة ترساناتها النووية وتحسينها، فإن أمننا الجماعي سيكون في خطر. ويتوقف تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتفكيك أسلحتها تلك. ويشدد القرار 34/70 على أهمية جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع وتحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد

وأود أن أضم صوتي للبيانات المقدمة من حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.2).

يود وفد بلدي أن يعرب عن عميق قلقه من التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم، وبصفة خاصة بين الدول النووية، وما يحيق بمثل هذه التوترات من أخطار تهدد البشرية وتزعزع الأمن والاستقرار الدوليين. ولذا، كان لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية. وبدون تحقيق هذا الهدف، فلن يكون هناك سلام وأمن دوليين.

تؤكد هذه الأزمات الحاجة لتفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف، حيث تظل هذه الآلية هي الوحيدة المستدامة والقادرة على إيجاد حلول للأزمات الدولية. وبالرغم من استمرار الفشل في إحراز تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي خلال مؤتمري الاستعراض التاسع والعاشر، إلا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل ركيزة أساسية وضرورية لأي مفاوضات مستقبلية بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. واستناداً إلى، ذلك فإن السودان يدعم عالمية هذه الاتفاقية ويأمل أن يحقق مؤتمر الاستعراض الحادي عشر تقدماً يعزز من مصداقية الاتفاقية عبر الاتفاق على إجراءات شفافاً تحقق أهدافها.

إن اتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تظل إحدى أهم وسائل تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويرحب السودان بعقد الدورة الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويدعو السودان جميع دول المنطقة للانخراط في نقاش بناء بهدف إنجاح الدورة الثالثة للمؤتمر، والتي ستعقد برئاسة جمهورية لبنان الشقيقة. ويدعم السودان مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية بهذا الخصوص (A/C.1/77/L.1).

يجدد السودان التزامه التام بدعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلم العالمي ونزع السلاح ومنع الانتشار، وذلك عبر مصادقة السودان

تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه في نيويورك.

وختاماً، إن التحديات التي نواجهها اليوم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عالمية وحاسمة وتتطلب أن تتحلى الدول الأعضاء بالإرادة السياسية والشفافية في التعامل مع المسائل الدولية المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقف أنغولا على أهبة الاستعداد للعمل مع اللجنة الأولى وجميع الجهات المعنية لتنفيذ خطة نزع السلاح على الصعيد العالمي.

السيد كيلابيل (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على توليه الرئاسة. ويمكنه هو وأعضاء المكتب الآخرون التعويل على دعم وفد بلدي للنظر بنجاح في جميع بنود جدول أعمال اللجنة الأولى.

وتؤيد بوتسوانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2). ونود الإدلاء ببضع ملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن البيئة الأمنية الدولية الراهنة تدعو للقلق الشديد. فهي تجسد، بطريقة ما، ضعف الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والنظم الدولية الأخرى التي تهدف إلى جعل العالم مكاناً أكثر سلماً وأماناً. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تجديد الالتزام بتلك الصكوك. وتواصل بوتسوانا، من جانبها، إظهار التزام ثابت بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال التقيد بالالتزامات التقليدية والجديدة على حد سواء. وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، نود أن ننضم إلى من أعربوا عن خيبة أملهم إزاء فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية.

بيد أننا نود أن نذكر أنه على الرغم من النهاية المخيبة للآمال للمؤتمر، فقد شعرنا بالتفاؤل إزاء التركيز على تعزيز الاستخدامات

اعتقاداً راسخاً بأن نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية يظلمان الضمانة المطلقة الوحيدة التي تكفل عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونؤكد على أهمية مواصلة احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نشدد على حتمية أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز الحوار والتشاور بين الدول بشأن السلامة النووية، وتوفير وتعزيز الدعم الفني والتعاون، وتحقيق أقصى استفادة من العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونؤكد من جديد الدور المحوري للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن إسهاماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وقد وقعت أنغولا بالفعل على معاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن تعزيز منطقة قائمة وإنشاء منطقة جديدة خطوة حاسمة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن خلال تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2015، بعثت أنغولا برسالة لا لبس فيها تذكر بالتزامها بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية كعنصر أساسي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حق سيادي للدول بغية ضمان الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية الوطنية. ومع ذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخائر، وتسريبها إلى أطراف غير تابعة للدول، وتكديسها المفرط، وانتشارها بلا ضابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، كانت له آثار مزعزعة للاستقرار بشكل عميق، مما أدى إلى تأجيج النزاعات وجرائم العنف والإرهاب. ولا نزال ملتزمين بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في

أهمية حاسمة، وسنظل نشارك بنشاط في هذه العملية الحكومية الدولية. وعلى الصعيد الوطني، قمنا بصياغة استراتيجية للأمن الإلكتروني تهدف، من بين أهداف أخرى، إلى تعزيز التآزر والتعاون بشأن قضايا الأمن الإلكتروني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بوتسوانا بجدول الأعمال الدولي للأمن ونزع السلاح والإطار المتعدد الأطراف الذي يجري من خلاله السعي إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيدة أسويه (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى خلال هذا الوقت العصيب. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونشجع الرئيس على تحقيق الأهداف خلال ولايته. ووفد بلدي على استعداد للعمل معه.

ويؤيد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو العراق، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن العالم الذي نعيش فيه تهدده أزمات متعددة الأوجه والأبعاد تسببت في خسائر فادحة للبشرية. ولهذا السبب يلزم اليوم التعجيل بالبحث عن حلول عملية ودائمة لتذليل مختلف العقبات التي تعترض نزع السلاح. فالتحديات التي تواجه هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عديدة وتشمل انتشار الأسلحة النووية، ومخاطر الأخطاء المرتبطة باختبار الأسلحة النووية، والاستخدام المغرض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانعدام الثقة المتنامي بين الدول. ويأسف بلدنا لفشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 1 إلى 10 آب/أغسطس. ويساورنا القلق أيضا إزاء العقبات التي تعترض تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يعود تاريخ إبرامها إلى 26 عاما مضت. وينضم وفد بلدي إلى النداءات التي وجهتها وفود أخرى ويدعو الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل

السلمية للطاقة النووية والأهمية التي يحظى بها برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد يسرت الوكالة حصول بوتسوانا على التكنولوجيا النووية من أجل الوقاية من أمراض الثروة الحيوانية ومكافحتها وتحسين إنتاج المحاصيل. ولذلك، فإننا نعتبر الوكالة طرفا فاعلا رئيسيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين وشريكا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وأيا كان الأمر، نود التشديد على أهمية تنفيذ وتعزيز الالتزامات الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة ومتآزرة. وأود كذلك الإشارة إلى أن أي خيبة أمل فيما يتعلق بمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ينبغي ألا تلقي بظلالها على التقدم المحرز فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا سيما دخولها حيز النفاذ، والنجاح في عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، واعتماد خطة عمل فيينا. وبوصفها البلد الأربعين الذي يصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فقد أعجبت بوتسوانا بالتقدم الذي أحرزته وتناشد الدول الأخرى التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، مما يؤدي إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وتحقيق هدف نزع السلاح المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، تلتزم بوتسوانا بتعهداتها في سياق قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي يشكل حجر الزاوية في هيكل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) وشركاء مثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على تعزيز القدرة الوطنية على التنفيذ.

قبل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، كان هناك بالفعل استخدام متزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدى ظهور الجائحة إلى تسريع هذا النمو، فضلا عن التهديدات المرتبطة به. ولذلك، فإن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 يكتسي

ويلتزم بلدنا بالقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نؤيد تسوية النزاعات من خلال الحوار المتعدد الأطراف بدلا من سباق التسلح. ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة بليندانا من أجل جعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية. وفي السياق نفسه، نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فمن شأن هذا الالتزام أن يسهم في معاهدة عدم الانتشار.

ونؤيد كذلك مشاركة المرأة في عملية نزع السلاح على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويكتسي حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أهمية قصوى. ونشجع على وضع وثائق ملزمة قانونا وتنفيذها، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة، لإنقاذ مصلحتنا المشتركة من الخطر.

ولدعم التزامنا بالسلم ونزع السلاح، ستوقع جيبوتي هذا العام على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها منذ 20 أيلول/سبتمبر 2017. ونشجع الدول الأخرى التي لم تنضم بعد إلى الدول الموقعة على أن تفعل ذلك.

ونشجع جميع الجهود التي يبذلها مكتب شؤون نزع السلاح، والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن جميع خبراء اللجنة الأولى، ونتمنى للأعضاء كل النجاح في عمل اللجنة في هذه الدورة.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيء الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

تلتزم أذربيجان التزاما قويا بتعهداتها في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، وستواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتصدي للتحديات

ذلك من دون تأخير بغية بناء الثقة وتيسير الحوار وتنفيذ أطر نزع السلاح الأخرى الملزمة قانونا.

لقد التزمت اللجنة الأولى بمعالجة تلك المسائل من خلال تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية، على النحو الذي أكدته تقرير الأمين العام المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". لقد التزمنا بالعمل لإنقاذ البشرية وكوكبنا. ويتطلب منا ذلك الالتزام أن نتكاتف لإيجاد حلول لمشاكل نزع السلاح، بدلا من أن نتفرق.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب باختيار "الحلول العلمية" على نحو ما أبرز رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في بيانه الافتتاحي (انظر A/77/PV.1). فمن شأن هذا الخيار القائم على العلم أن يعمل بشكل موضوعي على التمكين من إيجاد أرضية مشتركة بين الدول للتحرك نحو إيجاد عالم قائم على السلام والأمن. وللأسف، ليس سرا أننا نبتعد عن هذا المنطق العلمي كل يوم.

ومن الأمثلة على ذلك الانتشار المستمر للأسلحة النووية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظهور أنواع جديدة من الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الفضاء الإلكتروني والأسلحة البيولوجية والأسلحة الذاتية التشغيل. وأملنا معقود على جهود الأمم المتحدة وهيئاتها، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح. وبناء على ذلك، فإن عمل جميع أفرقة الخبراء المفتوحة باب العضوية المنشأة تحت رعاية هيئة نزع السلاح يمكن أن يعزز المناقشات بشأن تنفيذ حلول ملموسة لنزع السلاح.

ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما للفترة 2021-2025 في اجتماع عمله الموضوعي الثالث، المعقود في تموز/يوليه 2022، وكذلك باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه.

الخسائر في صفوف أفراد قواتها المسلحة، كشفت عن تملص أرمينيا الطويل الأمد من مسؤوليتها عن العدوان والاحتلال وعدم الامتثال لنظام تحديد الأسلحة. وتتيح الوقائع السائدة في مرحلة ما بعد النزاع فرصة وآفاقا حقيقية لبناء السلام وتوطيد الاستقرار والاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعاون.

ولذلك، شرعت أذربيجان، فور انتهاء النزاع، في عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين مع أرمينيا، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة على ثلاثة مسارات محددة تشكل أساسا لجدول أعمال المناقشات الثنائية، وهي: تعيين الحدود بين الدولتين وترسيمها، وإبرام معاهدة سلام في أقرب وقت ممكن، وفتح الطريق أمام وسائل النقل في المنطقة، على النحو المنصوص عليه في البيانين الثلاثين لعامي 2020 و 2021.

ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من الدعم القوي من المجتمع الدولي لهذه المبادرة والجهود الدبلوماسية المبذولة للمضي قدما في جدول أعمال التطبيع، بذلت أرمينيا كل ما في وسعها، قولا وفعلًا، لعرقلة العملية والتراجع عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة. والأهداف الانتقامية وراء موقف أرمينيا المدمر واضحة. وتجلت المخاطر المرتبطة بهذا الموقف في تصعيد خطير أثارته أرمينيا في الشهر الماضي، مما دفع أذربيجان إلى اتخاذ تدابير مضادة بصورة ملائمة ومتناسبة لتحديد التهديد ضد سيادتها وسلامتها الإقليمية وضمان سلامة أفرادها العسكريين والمدنيين. ولم يكن هذا التصعيد حلقة منعزلة، بل إنه حلقة أخرى في سلسلة الأعمال المزعزعة للاستقرار التي قامت بها أرمينيا خلال الأشهر الماضية.

إن أرمينيا ترفض أن تسحب بالكامل فلول قواتها المسلحة وعصاباتا المسلحة غير الشرعية من أراضي بلادي وأن تعيد إلى أذربيجان ثماني قرى حدودية مطوّقة. وتنتهك أرمينيا بشكل منتظم وقف إطلاق النار وتتقاسم عن منع الجماعات المحرّضة على الكراهية العنصرية - التي تشكلت لغرض محدد هو التحريض على العنف ضد الأذربيجانيين وارتكابه - من العمل علانية وبطريقة مفضوحة على أراضيها.

الناشئة عن أوجه التكنولوجيا الجديدة وفي الفضاء الإلكتروني، وضمن احترام القانون الدولي الإنساني، وتعزيز الثقة والتعاون.

إن العدوان الذي ارتكبه أرمينيا البلد المجاور ضد بلدي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي قد أدى إلى زعزعة استقرار الحالة الأمنية في المنطقة بشكل خطير. فقد تم الاستيلاء على جزء كبير من الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان وما فتئ تحت الاحتلال لما يقرب من 30 عاما، في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن بين التداعيات العسكرية والإنسانية الأخرى للحرب، استخدمت أرمينيا الأراضي المحتلة لإخفاء أنشطتها العسكرية عن الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة لتحديد الأسلحة والتحقق منها، بما في ذلك نشر القوات وتكديس المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر غير المعلنة وغير الخاضعة للرقابة في تلك الأراضي. وعلى مدى سنوات، قدمت أرمينيا معلومات غير دقيقة وغير كاملة عن قواتها المسلحة في إطار التبادل السنوي للمعلومات العسكرية في إطار وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ونفذت أرمينيا عملا عدوانيا آخر في الربع الأخير من عام 2020، والذي جاء كنتيجة منطقية لإفلاتها من العقاب على مدى عقود. وأسفرت الهجمات المباشرة والعشوائية بالقذائف على المدن والمقاطعات الأذربيجانية، بما في ذلك استخدام القنابل العنقودية المحظورة دوليا، عن مقتل وإصابة مئات المدنيين وتدمير العديد من الأعيان المدنية. وقد ردت أذربيجان بحزم لحماية شعبها واستعادة سلامتها الإقليمية، مع تصرفها حصرا على الأراضي الخاضعة لسيادتها، بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وخلال الأعمال القتالية التي استمرت 44 يوما، حررت القوات المسلحة الأذربيجانية أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية من الاحتلال، وتم التوقيع على بيان ثلاثي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لوضع حد للعدوان والنزاع الذي دام 30 عاما.

إن الأسلحة التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات التي تملكها أرمينيا والتي تم تدميرها أو مصادرتها في أراضي أذربيجان، إلى جانب

ما برحت جمهورية غينيا الاستوائية تعرب دائما في اللجنة الأولى عن تأييدها لنزع السلاح العام. ونؤيد مسألة نزع السلاح النووي بوصفها أولوية ونبذل جهودا كبيرة في هذا المجال، كما يتضح من التزامنا الواضح والمستمر بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي إطار الاحترام الصارم للمعاهدات والاتفاقات المكرسة في القانون الدولي، صدق بلدنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر. ثم، وقعنا معاهدة حظر الأسلحة النووية في 22 أيلول/سبتمبر. إن جمهورية غينيا الاستوائية، بانضمامها إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتزامها بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، تؤكد السياسة الخارجية لحكومة بلدنا المتمثلة في الإسهام في السلام والأمن الدوليين والمساعدة على تعزيز القواعد الدولية لمكافحة الأسلحة النووية والنهوض بالجهود الرامية إلى القضاء التام عليها، كجزء من الواجب الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على كل دولة عضو. وتفتخر غينيا الاستوائية بأن تكون جزءا من هذه الصكوك الدولية من أجل تحقيق السلام العالمي.

ونكرر النداء الموجه إلى الدول التي لم تصدق أو توقع بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك. وندعو على وجه التحديد الدول المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الإسراع بعملية التوقيع أو الانضمام. وسيتوقف نجاح معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى حد كبير، على الامتثال الكامل لأحكامهما وعلى العمل، بصورة عاجلة ودون تمييز، للوفاء بجميع الالتزامات بموجب الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولا يزال من الضروري أن تمتثل البلدان لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات ذات الصلة من دون تحفظات وبحسن نية.

ونأسف لفشل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في آب/أغسطس 2022. فقد اختتم المؤتمر

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تهديد معقد يشكله خطر الألغام الذي يعوق الجهود الجارية لإعادة التأهيل والتعمير والعودة الآمنة للمشردين داخليا. فطوال فترة النزاع، ظلت أرمينيا تزرع عشوائيا مئات الآلاف من الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة في الأراضي المحتلة سابقا في أذربيجان. ونتيجة لذلك، سقط أكثر من 300 3 مواطن من مواطني بلدي ضحايا للألغام خلال الثلاثين عاما الماضية، بمن فيهم 357 طفلا و 38 امرأة. وفي فترة ما بعد النزاع - على مدى العامين الماضيين - قُتل أو جرح ما يقرب من 260 من المدنيين والعسكريين الأذربيجانيين بسبب انفجارات الألغام. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الاتفاق على وقف جميع الأنشطة العسكرية، واصلت أرمينيا زرع الألغام داخل حدود أذربيجان. وهكذا، زُرِعَ أكثر من 3 000 لغم اكتُشفت في المناطق الحدودية لأذربيجان بعد توقيع البيان الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

يجب على أرمينيا تقديم معلومات دقيقة وشاملة عن جميع حقول الألغام ووقف الإرهاب باستخدام الألغام ضد أذربيجان وأن تكف عن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المزيد من الدعم الدولي لمواصلة تطوير وتعزيز الجهود الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في أذربيجان يكتسي أهمية حاسمة لإنقاذ الأرواح وضمان العودة الآمنة للمشردين داخليا إلى ديارهم. ولا يمكن تعزيز الأمن وبناء الثقة بين الدول الأعضاء إلا من خلال ضمان الامتثال الصارم للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. فهي ملزمة عالميا ولا تزال مهمة كما كانت دائما لصون السلام والأمن الدوليين والإقليميين وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان والعدالة.

السيد إيدو مباسوغو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يهنئ نائب الرئيس خوان مارسيليو سامبرانا توريليو وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لقيادة اللجنة الأولى. ويمكنهم التعويل على دعم وتعاون وفد جمهورية غينيا الاستوائية.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2).

على الرغم من ضوابطها المتطورة وتشريعاتها التقدمية، في مجتمعاتنا المتخلفة التي لا تملك مصانع للأسلحة. إننا نطلب الشفافية وحسن النية من البلدان المتقدمة النمو التي تمتلك مصانع تنتج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكوناتها.

وبدلاً من ذلك، ندعو إلى تخصيص الموارد المستخدمة في سباق التسلح لدعم ما نقوم به من عمل لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإيجاد مجتمع عالمي أكثر عدلاً وسلاماً واستقراراً. وستواصل جمهورية غينيا الاستوائية المطالبة في هذا المحفل، كما في جميع المحافل الأخرى، باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتقيّد بتعددية الأطراف في مفاوضات نزع السلاح.

السيد زهوري (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد للرئيس دعم وفد ملديف وتعاون الكاملين معه في إدارته لأعمال اللجنة.

وتؤيد ملديف البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، كما وردت في المادة الأولى من الميثاق، هو صون السلام والأمن الدوليين وضمان تسوية النزاعات، ليس من خلال العنف، ولكن من خلال الحوار والوساطة. ولذلك، يجب أن يظل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي في صدارة أعمال الأمم المتحدة.

في عام 1945، شهدنا الدمار والمأساة اللذين جلبتهما الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي. ومنذ ذلك الحين، زادت القدرات التدميرية لتلك الأسلحة بمعدلات مضاعفة. ويعني خوض حرب نووية اليوم القضاء على الحضارة الإنسانية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن إمكانية استخدامها موجودة - إما عن قصد أو عن طريق سوء التقدير. ولن يعرف العالم السلام أبداً ما لم نتخلص من جميع الأسلحة النووية وإلى أن يحدث ذلك.

أعماله دون التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد وثيقة ختامية تسمح بإحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة. ويُعزى ذلك إلى الانقسام بين القوى العظمى النووية والفشل في التوصل إلى حل قابل للتطبيق وعدم احترام المشاركة القيمة لأغلبية الدول الأطراف الأخرى في المؤتمر وتوقعاتها.

ونؤكد من جديد أن السبيل الفعال الوحيد لتجنب الأثر المروع للأسلحة النووية يتمثل في إزالتها بصورة كاملة وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات عالمية وملزمة قانوناً وغير مشروطة وغير تمييزية بأنها لن تستخدم، تحت أي ظرف من الظروف، الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. كما يجب عليها، دون مزيد من الأعداء، أن تحدد موعداً نهائياً لنزع سلاحها العام والكامل على نحو يمكن التحقق منه دولياً فيما يتعلق بمنظومات أسلحتها النووية.

ونؤيد كذلك مقرر الجمعية العامة 546/73 والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويؤيد بلدنا أيضاً تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبالمثل، ندين عسكرة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. والأمر يقتضي اعتماد صك قانوني ملزم يعالج الثغرات القانونية القائمة بالنسبة لكلا الفضاءين.

لا تزال غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضوابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. ويرتبط العنف ارتباطاً وثيقاً بوجود الأسواق غير المشروعة الناشئة عن مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أي الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمكونات. ويتعلق الأمر أيضاً بعدم وجود ضوابط على تجارة الأسلحة في العديد من مناطق العالم، وتحديدًا في البلدان التي تصنع الأسلحة والتي يبدو أنها لا تفهم كيف أن أسلحتها ومكوناتها ينتهي بها المطاف،

خطيرا فحسب، بل إنه بدائي. وكما هو مبين في خطة الأمين العام لنزع السلاح، أصبحت النزاعات المسلحة أطول وأكثر تواترا وأشد تدميرا. ويعمل وجود الأسلحة النووية على مضاعفة الخطر الكامن في هذه النزاعات لأقصى حد. ومنذ عام 2019، صدقت ملديف على معاهدة حظر الأسلحة النووية واتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة. وترحب ملديف بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021. وترحب كذلك بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في حزيران/يونيه.

وتحث ملديف جميع البلدان على العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن نزع السلاح ليس رؤية ساذجة أو مثالية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الالتزام والإرادة السياسية اللازمين. وإذا نجحنا، سنكون قد جعلنا العالم مكانا أكثر أمنا وسلاما. ولذلك، فلنعمل معا، بزم أقوى، لترجمة تطلعاتنا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تتراأسون اللجنة الأولى. ويشرفني الجلوس إلى جواركم عندما تسمح تشكيلات الجلوس للجلسات بذلك. ويشرفني أيضا أن أجلس بين ممثلي الكرسي الرسولي والاتحاد الأوروبي. ولكن، قبل كل شيء، يسرني أن أراكم تتراأسون لجنتنا. وأود أن أقرأ بياني المعد باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

سيدي الرئيس، أود أن أعرب باسمي وبالنيابة عن وفد دولة فلسطين عن تهانينا لكم ولسائر أعضاء مكتبكم لتسلمكم مهام منصب رئيس اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين. وأؤكد لكم استعدادنا الكامل لتقديم كل الدعم من أجل إنجاح أعمال اللجنة خلال هذه الدورة.

وما فتئت ملديف تدعو إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن لا نصنع أسلحة ولا نطمح إلى القيام بذلك في المستقبل. فنحن من الموقعين الأصليين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وانضمت ملديف أيضا إلى اتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة للإعراب عن تأييدنا للتخلص من الأسلحة وانسحاب القوات العسكرية.

وترحب ملديف بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعقد في حزيران/يونيه، والذي اعتُمد خلاله إعلان وخطة عمل فيينا بنجاح. وعلاوة على ذلك، شعرنا بالتفاؤل لانعقاد اجتماع مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مستوى القادة على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، والذي كررت فيه الدول الكبرى تأكيد الحاجة الملحة إلى مواصلة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما يحدوننا الأمل في أن تمهد هذه الإجراءات الطريق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترحب ملديف بانعقاد هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل. فالهيئة هي الجهة الوحيدة صاحبة السلطة في إطار منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح للنظر في مختلف المشاكل في هذا المجال وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ونتطلع إلى دورة هيئة نزع السلاح لعام 2023 ونأمل أن تقدم مقترحات أكثر موضوعية. تؤمن ملديف إيماننا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق الأمن والقوة الحقيقيين إلا من خلال الاستثمار في رفاه شعوبنا وبيئتنا. ومع ذلك، نرى كل يوم العديد من البلدان تضخ البلايين في الإنفاق العسكري وحيازة الأسلحة وتحول وجهة الموارد عن القضايا الحاسمة مثل الفقر والتعليم والعمل المناخي. ولا يمكن صون السلام الدولي والتمسك بمبادئ الإنسانية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلا من خلال نزع السلاح.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

في أوقات تصاعد التوترات والنزاعات الدولية، ثمة اعتقاد خاطئ بأنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا بحمل السلاح. وهذا المنظور ليس

هو إطار يسمح بمشاركة جميع الأطراف ويتخذ قراراته بالتوافق. وعليه، فإن المؤتمر لا يستثني أحدا إطلاقاً. وإن قرر طرف أوحد مقاطعته، أي إسرائيل، فهذا لأنه يريد الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية بشكل غير شرعي ويعتبر أنه فوق القانون وأن الجميع يجب أن يلتزموا بالقواعد في حين ينعم هو بكل الاستثناءات بما يهدد أمن منطقتنا وسلامتها ويضعف المنظومة الدولية لنزع السلاح النووي ومنع انتشاره. ونطالب هنا كافة الدول بدعم المؤتمر، وخاصة الدول النووية، وعلى رأسها الدول التي قدمت القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، 1995.

بالرغم من كل ما تشكله أسلحة الدمار الشامل من تهديد وجودي للبشرية بأكملها، إلا أننا لا يجب أن ننسى التهديد الذي لا تزال تشكله الأسلحة التقليدية، وخصوصاً عندما تستخدمها دول وأطراف تعتبر القوانين والمعاهدات الدولية مجرد حبر على ورق. وفي هذا الصدد، تدعو دولة فلسطين إلى تضافر الجهود من أجل التوصل لآليات رقابة وتتبع لاستخدامات الأسلحة التقليدية أينما وُجدت، بالإضافة إلى إيجاد آليات فعالة ورداعة تمنع تصديرها لدول تستخدمها لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كما تفعل قوة الاحتلال والجماعات الإرهابية الاستيطانية في بلدي.

أود أن أنهى حديثي بالتأكيد على أن أجود أنواع الاستثمار وأهمها هو الاستثمار في إنسانيتنا وفي البشرية وفي الأجيال القادمة. أليس الأجدر بنا تمويل أدوات تضمن تقدم البشرية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة بدلاً من تطوير أدوات قد تؤدي إلى تدميرها؟ من الخطأ الرهان على السلاح كوسيلة وحيدة لتحقيق الأمن. ويجب العمل على تعزيز منظومتنا الدولية وقوة القانون الدولي والعدل والتنمية وثقافة التعاون الدولي، فهي الأدوات الأهم لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

كما أود أن أضف صوت دولة فلسطين لما جاء في بيان كل من الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا الشقيقة باسم حركة بلدان عدم الانحياز والممثل الدائم لجمهورية العراق الشقيقة باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.2) حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

تشدد دولة فلسطين على أهمية الالتزام التام بقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وتعيد التأكيد على أن وجود أسلحة الدمار الشامل واستعمالها والتهديد باستعمالها تحت أي ظرف يشكل خرقاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن دولة فلسطين بأن الحل الوحيد لإزالة الخطر والتهديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية، هو إلزالتها بشكل كامل. لذا، ندعو دول العالم أجمع إلى العمل وطنياً وثنائياً ومن خلال الأطر المتعدد الأطراف وتحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة وكافة الاتفاقيات والأعراف الدولية للتخلص من هذه الأسلحة التي تشكل أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار، تعبر دولة فلسطين عن قلقها الشديد من فشل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تبني وثيقة ختامية للمرة الثانية على التوالي. كما تشدد على أن المداولات حول نزع السلاح النووي لم ترتق للمستوى المطلوب وتعكس غياب توجه جدي لنزع السلاح النووي.

نؤكد التزام دولة فلسطين بالعمل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز مساعي نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وبهذا الصدد، نجدد تأكيدنا على أهمية الاستراتيجيات الهادفة لإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الجهود المبذولة من أجل إنشاء شرق أوسط خال من تلك الأسلحة. وهنا، لا بد لنا أن نؤكد على أهمية مخرجات المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في دورته الأولى برئاسة الأردن الشقيق، والثانية برئاسة الكويت الشقيق. كما نتمنى للجمهورية اللبنانية الشقيقة كل التوفيق في رئاسة الدورة الثالثة للمؤتمر الشهر القادم. وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على أن المؤتمر

لقد جلب إجراء أكثر من 2 000 تجربة نووية منذ فجر العصر النووي معاناة لا توصف لآلاف الناس وجعل بعض البيئات الطبيعية غير صالحة للعيش. وبالنظر إلى هذا السجل المروع، فقد حان الوقت لحظر التجارب النووية لجميع الدول حظرا يمكن التحقق منه.

وفي تطور إيجابي آخر، صدقت تسع دول على معاهدة حظر الأسلحة النووية ووقعت عليها خمس دول في هذا العام، مما يشير إلى اعترافها بأن الردع النووي ليس أمرا غير قانوني فحسب، بل وغير أخلاقي أيضا. وقد اعتمدت الدول الأطراف نهجا متكاملا لجبر الضرر النووي وتحويل ثقافة الظلم والعنف إلى ثقافة محبة أخوية تساعد الضحايا وتطهر البيئات الملوثة على نحو يجدها. وبذلك، فإن المعاهدة تكمّل كلا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويتناقض نجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية مع الفشل المؤسف لمؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء. وأظهر ذلك الفشل أن دولا عديدة لا تزال تؤيد ما يصفه البابا فرنسيس بأنه ازدواجية فاسدة تحاول حماية الاستقرار والسلام وضمانهما من خلال شعور زائف بالأمن تدعمه عقلية الخوف وعدم الثقة. وإلى أن نتحول من هذه العقلية إلى عقلية نزع السلاح الشامل، سيظل التهديد باستخدام الأسلحة النووية قائما. ويتمثل الضمان الوحيد لعدم استخدامها مرة أخرى في القضاء التام عليها.

وعلى نحو ما أشار البابا بولس السادس في خطابه أمام الجمعية العامة في عام 1965، لا يمكن لأي شخص أن يحب وهو يحمل أسلحة هجومية في يديه. لقد تجاوز الإنفاق العسكري العالمي في هذا العام تريليوني دولار لأول مرة. وهذا الإنفاق الضار يبذل الموارد التي يمكن أن تعزز التنمية البشرية المتكاملة وأن تنقذ أرواحا لا حصر لها. ومن دون معالجة هذا الانتشار المستشري، سيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال. والأكثر إثارة للقلق هو الاستخدام المتزايد للأسلحة العشوائية، مثل الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

رئيس الأساقفة كاتشا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):
يتقدم وفد بلدي بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم ويود أن يؤكد لكم دعمه الكامل خلال هذه الدورة.

قبل 60 عاما، وقفت البشرية على حافة الإبادة النووية عندما اقتربت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل خطير من خوض حرب في البحر الكاريبي. ولم يتمكن العالم من تجنب الدمار إلا من خلال التزام قادته بالحوار والاعتراف بالأثر المدمر للحرب النووية. وقال البابا يوحنا الثالث والعشرون بعد فترة وجيزة من الأزمة إن السلام الحقيقي والدائم بين الأمم لا يمكن أن يتمثل في امتلاك كم متساو من إمدادات الأسلحة، بل يكمن فحسب في الثقة المتبادلة. وعلى أساس هذه الثقة، دعا البابا إلى حظر الأسلحة النووية ونزع السلاح في إطار نظام فعال للرقابة المتبادلة. وعلى مدى العقود التي تلت ذلك، بدأت الدول في بناء هيكل نزع السلاح كما نعرفه. ومع ذلك، فإن هدف نزع السلاح العام والكامل لا يزال بعيد المنال بسبب الافتقار إلى الرؤية للمستقبل والوعي المشترك بمصيرنا المشترك، على حد تعبير البابا فرنسيس.

إن هيكل نزع السلاح على حافة الهوية الآن. ويجب أن يجدد القادة التزامهم بالحوار وأن يعتمدوا نهجا لنزع السلاح الشامل، يدعو كل شخص، رجلا كان أم امرأة، إلى نزع السلاح من قلبه وأن يصبح صانع سلام في كل مكان. وعلى نحو ما قال البابا فرنسيس، لا يمكن أن يقوم السلام والاستقرار الدوليان على شعور زائف بالأمن أو على التهديد بالتدمير المتبادل أو الإبادة الكاملة أو ببساطة على الحفاظ على توازن القوى. وفي ضوء ذلك، يكرر الكرسي الرسولي التأكيد على أن أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية يستحق إدانة قاطعة وبلا تردد. وحتى في أوقاتنا العصيبة، ثمة بوادر أمل في نزع السلاح. ففي هذا العام، صدقت ست دول أخرى على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في خطوة أخرى نحو إضفاء الطابع العالمي عليها. ويدعو الكرسي الرسولي جميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة على وجه السرعة.

الحفاظ على الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وفي ضوء ذلك، يدعو الكرسي الرسولي إلى النظر في إعلان وقف اختياري لتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لحين التفاوض على صك قانوني يحظر هذه المنظومات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة وأن أجدد ثقة جامعة الدول العربية في أن حنكتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستقود إلى إنجاح أعمال اللجنة وأن أؤكد في الوقت نفسه دعم الجامعة العربية ودولها الأعضاء لكم ولأعضاء مكتب اللجنة وأن أدمع البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية العراق نيابة عن المجموعة العربية في اللجنة (انظر A/C.1/77/PV.2).

يتزامن انعقاد أعمال لجنتنا وعالمنا يعيش حالة انسداد أمني خطيرة أصبحت تهدد مصير البشرية جمعاء، في ظل تزايد العمليات العسكرية والعمليات العسكرية المضادة، وتساعد التوتر الدولي بشكل حاد بين القوى النووية الرئيسية حول قضايا استراتيجية وتكتيكية، بل وعملياتية في بعض الوقت، سعياً لاستعادة التوازن المفقود منذ فترة فيما بينها، والناجم عن تزايد التباين والاختلاف الحاد في العقائد العسكرية بينها، وعلى نحو أثر سلباً، وبشكل كبير، على قدرة النظام الدولي المتعدد الأطراف على القيام بمهامه الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يتخذ من مجلس الأمن محورا له والذي أصيب بالشلل التام نتيجة هذه التوترات.

وقد أدرك قادتنا خطورة هذا الوضع في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي شدد على ضرورة أن يقوم كافة الأطراف بأداء التزاماتهم التعاقدية والتعاهدية كأساس لتعزيز النظام الدولي المتعدد الأطراف الذي اتخذناه جميعاً كأساس للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما قدم الأمين العام غوتيريش في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الكثير من

ويدين الكرسي الرسولي هذا الاستخدام ويدعو جميع الدول إلى التصديق بسرعة على الاتفاقيات التي تحظر هذه الأسلحة أو الانضمام إليها.

وتتجاوز التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة سطح الأرض. ويلاحظ الكرسي الرسولي بقلق تطوير منظومات أسلحة مدارية وقذائف مضادة للسوائل. وبما أن الفضاء الخارجي يشكل جزءاً من بيتنا المشترك، فإن من مسؤوليتنا أن نكفل استفادة الجميع، بما في ذلك الأجيال المقبلة، مما يحمله من إمكانيات هائلة. وتجارب القذائف المضادة للسوائل على أي ارتفاع تتعارض مع هذه المسؤولية. ويرحب الكرسي الرسولي بإعلانات الوقف الاختياري لهذه التجارب كخطوة أولى نحو حظرها تماماً. ويمكن لهذا الحظر أن يكمل الجهود القانونية الجديرة بالثناء لحظر تسليح الفضاء الخارجي.

أشار البابا فرنسيس إلى أن الإنترنت يوفر إمكانيات هائلة للتلاقي والتضامن. غير أن هذه الإمكانيات يهددها الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وللتصدي لهذا التهديد، من الضروري أن تعزز جميع الدول روح الأخوة في تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الاحدى عشرة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، على النحو المبين في تقرير عام 2021 لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (انظر A/76/135). وثمة أهمية خاصة لحماية البنية التحتية الحيوية والإبلاغ عن مواطن الضعف من أجل الحد من عواقب الهجمات الإلكترونية في العالم الحقيقي، والتي يمكن أن تسبب ضرراً حقيقياً للأشخاص.

كما أن التكنولوجيات الجديدة الأخرى تعرض البشرية للخطر. وقد حذر البابا فرنسيس في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر A/75/PV.10) من أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تغير طابع الحرب بشكل لا رجعة فيه وتزيد من عدم خضوعها لإرادة الإنسان. وبالفصل بين القدرة البشرية الفريدة على الحكم الأخلاقي والأفعال التي يمكن أن تقضي إلى الأذى الجسدي أو حتى الموت، لا يمكن لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل

بهدف تخفيف المخاطر الدولية التي قد تنشأ نتيجة الاستخدام العمدي لتلك الأسلحة أو استخدامها عن طريق الخطأ أو التهديد بها، أو مجرد استخدامها كوسيلة من وسائل الردع تجاه الدول النووية أو غير النووية الأخرى، خاصة في وقت تتضاءل فيه فرص تحقيق الضمانات الأمنية السلبية التي تنص عليها المعاهدة وعلى نحو يزيد ويعظم من مخاوف الدول غير النووية، وخاصة الدول العربية، من حدوث مواجهة نووية بين عدد من القوى النووية نتيجة للتطورات السياسية والعسكرية الخطيرة الأخيرة، التي نراقب جميعا وبقلق عميق تطورها وتصاعدها، سواء بتوسيع عضوية أحلاف عسكرية ووضع أسلحة نووية على أراضي دول أعضاء في هذه الأحلاف بالمخالفة الصريحة لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو باحتلال أجزاء من أراضي الغير بالقوة أو بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية في التعامل مع هذه التطورات في إطار من ممارسة الردع النووي الذي يدعي بيان القوى النووية المشترك في 3 كانون الثاني/يناير، للأسف، أنه كفيل بمنع قيام حرب نووية جديدة.

إن فشل مؤتمري الاستعراض لعامي 2015 و 2022 يجب أن يبق ناقوس الخطر لنا جميعا، خاصة وأن فشل مؤتمر الاستعراض لهذا العام قد ارتبط بالمواجهة الحادة بين عدد من القوى والتحالفات النووية حول التوضع العسكري وحول العمليات العسكرية المحتدمة في أوكرانيا وتداعياتها على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

إن جامعة الدول العربية، التي شكلت مجموعة اتصال خاصة للتفاوض مع الأطراف المعنية وصولا للتسوية السلمية اللازمة للأزمة الأوكرانية، قد وقفت دوما، وستظل، على استعداد لبذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوتر وللتوصل للتسوية السلمية اللازمة لهذه الأزمة الخطيرة في أقرب فرصة ممكنة. وتتطلع الجامعة العربية لتعاون الأطراف المعنية جميعا لضمان عدم انزلاق الوضع إلى ما لا تحمد عقباه.

مما لا شك فيه أن اللجنة الأولى تقع عليها مسؤولية كبرى في التوصل إلى توافق وتوازن دولي جديد حول كيفية تعزيز الأمن على

المقترحات الهادفة لاستعادة هذا التوازن المفقود والتي نتطلع لأن توفر أساسا صلبا لمرحلة جديدة من التوافق، وليس التناحر، ومن التعاون والتعاقد نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وغيرهما من الخطط الدولية والإقليمية الهادفة لتحقيق أهدافنا التنموية المشروعة، بعيدا عن شبح المواجهات النووية أو سباقات التسلح النووي التي تهدد البشرية جمعاء بالفناء.

لقد عملت جامعة الدول العربية، ومن منطلق حرصها والتزام أعضائها بضمان الأمن والسلم العالميين والإقليميين، على تجسيد نزع السلاح الكامل والشامل، بما فيها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ليس فقط عبر ما أبدته دولها الأعضاء من التزام ودعم مستمر لنظام منع الانتشار النووي من خلال انضمامها جميعا، دون استثناء، لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، 1995، وإنما أيضا بعملها الدؤوب على تنفيذها بأركانها الثلاثة وبكل دقة في الأراضي العربية، بل وبسعيها لترسيخ هذا الالتزام بالعمل بكل جد على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وانخراطها الدائم وبفاعلية في كل محفل إقليمي ودولي يدعو إلى دعم تنفيذ المعاهدة، وبما فيها التفاوض على الاتفاقيات والمعاهدات العالمية الجديدة التي أصبحت ترسخ لمواقف دولية متجذرة أكثر صلابة نحو التخلص التام والشامل من الأسلحة النووية.

إلا أنه وللأسف، لا يزال هناك عدم التزام من جانب القوى النووية بتنفيذ ما تعهدت به ووافقت عليه بتوافق الآراء في المعاهدة وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضها، وآخرها الوثائق المعتمدة عامي 2000 و 2010، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وبتحقيق عالمية المعاهدة من خلال دفع حائزي الأسلحة النووية للتخلص فورا من هذه الأسلحة والانضمام للمعاهدة كدول غير نووية وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتزامن مع تكثيف الدول النووية لتنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي منسقا، ونظرا لاستحالة حضور الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هنا بعد ظهر اليوم، سأتلو بيانه.

(تكلم بالإسبانية)

”أهنتكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويمكنكم التعويل على دعم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكامل، كما نهني أعضاء المكتب والأمانة. وبعد عامين من المشاركة عن بعد بسبب الجائحة، من دواعي سروري العودة إلى الجمعية العامة والمشاركة في أعمال اللجنة الأولى بالحضور الشخصي.

”سأبدأ بتقديم صورة قاتمة أصبحت شائعة إلى حد ما بالنسبة للجنة. والبيانات التي أدلت بها الوفود التي تكلمت قبلي دليل على ذلك. إن الأمر غير المألوف هو الحالة التي نجد أنفسنا فيها حاليا - معرضين لخطر الحرب النووية، وهو أمر لم نشهده منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر الأسود في عام 1962، أي قبل 60 عاما بالضبط، عندما كانت منطقتي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وشك أن تصبح مسرحا لمواجهة نووية. وفي أعقاب تلك الحالة الخطيرة، قررت الدول في منطقتي تشجيع إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، من خلال معاهدة ثلاثيولكو، التي استخدمت كنموذج للصكوك الدولية الأخرى، ومن بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأصبحت معاهدة ثلاثيولكو أيضا أحد العناصر الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. والحالة الخاصة للدول التي تخلو أراضيها تماما من الأسلحة النووية تؤكد لها أهمية الإبقاء على تلك الحالة، سواء لمنفعتيها أو لخير البشرية. وبناء على ذلك، ترى الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن أي استخدام للأسلحة النووية أو

الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمضاعفة الجهد أداء لمسؤوليتها ولمصداقيتها، خاصة مع حالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح في جنيف من خلال تهئية الظروف اللازمة لتنفيذ الالتزامات الدولية. ومن هذا المنطلق، وإيماننا منها بالمسؤولية الخاصة للدول الثلاث المودع لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي قدمت وتبنت قرار عام 1995 حول الشرق الأوسط وسعت لاعتماده كجزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، مدعومة بباقي الدول النووية المعترف بها في المعاهدة، والتي تعهدت جميعها بالعمل على تنفيذ هذا القرار في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، داخل المعاهدة وخارجها، تقدم الدول الأعضاء في الجامعة العربية سنويا مشروع قرار بعنوان ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، جنبا إلى جنب مع مشروع القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، ويهدف مشروع القرارين إلى ضمان تحقيق عالمية المعاهدة في المنطقة بضمان انضمام إسرائيل كدولة غير نووية إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ تتطلع الجامعة العربية إلى استمرار الدعم الدولي لمشروعي القرارين من جانب جميع الدول الأعضاء في اللجنة والجمعية العامة، فإنها تتطلع أيضا إلى الدعم الدولي اللازم لإنجاح أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الذي تتعقد أعماله سنويا في تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، دون مشاركة من إسرائيل ومن بعض القوى النووية التي تبنت قرار عام 1995، للأسف، رغم انضمامها لتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2010 حول عقد مؤتمر يهدف لإنشاء المنطقة. وتتطلع جامعة الدول العربية إلى تغيير واضح في مواقف تلك الدول، يدفع بالمفاوضات قدما نحو إنشاء المنطقة بناء على التفاهات المطلوبة بين دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، وبحضور وتشجيع الدول النووية جميعها وغيرها من القوى الدولية.

سأودع باقي بياني، حول الأسلحة التقليدية والفضاء الخارجي، لدى اللجنة.

نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار ونتائج مؤتمرات الاستعراض للأعوام 1995 و 2000 و 2010.

”في الختام، أود أن أبلغ اللجنة بأن الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعمل على وضع مبادرة سيكون باب المشاركة فيها مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسُيعلن عنها في الوقت المناسب من أجل تعزيز التنفيذ الكامل لمبادئ وأهداف المعاهدات القائمة المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن دعم إنشاء مناطق أخرى في المناطق التي لا توجد فيها تلك المناطق بعد“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد جيزيل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن امتنانها على هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى.

ما برحنا نقف كل عام أمام اللجنة لتسليط الضوء على العواقب الإنسانية للأسلحة. وينبغي أن يكون تخفيف حدة هذه العواقب ومنع تأثيرها على المدنيين والمقاتلين في صميم جهود نزع السلاح. وإذ تبدأ اللجنة الأولى عملها على خلفية التوتر الدولي المتزايد والأزمات المتعددة، فإن دورها أساسي أكثر من أي وقت مضى. وإن كان هناك مجال واحد تمس فيه الحاجة إلى تعزيز إطار نزع السلاح الحالي، فهو مجال الأسلحة النووية. فخطر استخدام هذه الأسلحة يتزايد على الرغم من الأدلة الدامغة على الآثار المروعة للأسلحة النووية على الصحة والبيئة والمناخ والأمن الغذائي وعلى الرغم من عدم وجود قدرة كافية للاستجابة الإنسانية وعلى الرغم من خطر التصعيد الذي ينطوي عليه أي استخدام لها.

إن الأسلحة النووية هي أحد أكبر التهديدات التي تواجه البشرية. وفي هذا العام، اعتمد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر

التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وندين بصورة قاطعة كل تهديد نووي، سواء كان صريحا أو ضمنيا، وبغض النظر عن الملابس.

”في 26 أيلول/سبتمبر، احتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأصدرت الدول الأعضاء البالغ عددها 33 دولة في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذه المناسبة بيانا بشأن موقفنا المشترك، أعربنا فيه عن أولوياتنا وشواغلنا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مثلما فعلنا منذ أن أقرت الجمعية العامة هذا الاحتفال في عام 2013. ومن بين تلك الأولويات والشواغل المطالبة بعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا في أي ظروف أو من جانب أي جهة فاعلة، وهو أمر لا يمكن ضمانه إلا من خلال حظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها لاحقا بصورة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. كما تضمن البيان نداء جديدا إلى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي لسحب أو تعديل إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، والتي تتعارض مع روح المعاهدة. ونناشد تلك البلدان أن تستعرض المقترحات التي قدمتها الوكالة بغية حل هذه المسألة.

”وشاركت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في محفلين آخرين هامين جدا للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهما الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت، لم نتمكن من تحقيق نتائج إلا في الحالة الأولى. وفشل مؤتمر الاستعراض في التوصل لوثيقة ختامية، وهي حقيقة مذكورة أيضا في الموقف المشترك للدول الأعضاء في الوكالة. وبينما نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق وعدم إحراز تقدم حقيقي

الأخرى تنظيمًا صارمًا. ونشعر بالتفاؤل لوجود عدد متزايد من الدول يرى أن فرض قيود متفق عليها دوليًا على الأسلحة الذاتية التشغيل أمر ضروري وممكن، وندعوها إلى اتخاذ خطوات ملموسة فورية لتمهيد الطريق نحو إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة.

يضيف اعتماد المجتمع على التكنولوجيات الرقمية مستوى جديدًا من المخاطر بالنسبة للسكان المدنيين، لا سيما عندما يكون تشغيل البنية التحتية المدنية الحيوية مرتبطًا بالمنظومات الفضائية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونحث الدول على النظر في مخاطر العواقب الإنسانية عند اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بالفضاء العسكري أو العمليات السيبرانية. وندعو الدول إلى تفسير القواعد القائمة للقانون الدولي الإنساني وتطبيقها بحسن نية لضمان الحماية الكافية للمدنيين والبنية التحتية المدنية والبيانات أثناء النزاعات المسلحة. وإذا استلزم الأمر وضع صكوك أو قواعد أخرى جديدة ملزمة قانونًا، فإنها يجب أن تكون متسقة مع الإطار القانوني القائم وأن تعززه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين المدرجين في القائمة الخاصة بالمناقشة العامة.

تستمع اللجنة الآن إلى خطاب الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام لدى مؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفيا.

السيدة فالوفيا (مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة اللجنة الأولى بصفتي الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح.

بدأ المؤتمر أعماله في هذا العام بعد وقت قصير من البيان المشترك الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في 3 كانون الثاني/يناير، والذي أكدوا فيه أنه لا يمكن أن يكون هناك غالب في الحرب النووية وأنها يجب ألا تُخاض. وقد بعثت تلك الرسالة المشتركة البناءة الأمل في إمكانية إحراز تقدم ملموس ومستدام في نزع السلاح وعدم الانتشار. والواقع أنه، في ظل هذه الخلفية الإيجابية، بدأت

الأسلحة النووية إعلانًا وخطة عمل طموحين. ونرحب بذلك التطور وندعو الدول الأطراف إلى التقيد بتلك الالتزامات. وفي هذا العام أيضًا، فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مرة أخرى في اعتماد وثيقة ختامية يتوافق الآراء. ويساورنا قلق عميق إزاء هذه المسألة ونحث الدول الأطراف على التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار. كما ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدات إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

بينما يتزايد خطر استخدام الأسلحة النووية، لا تزال الأسلحة التقليدية تسبب أضرارًا مدمرة للمدنيين. فغالبًا ما تدور الأعمال القتالية في المدن المكتظة بالسكان على عتبات منازل الناس، ولكن أطرافها ما زالوا يستخدمون أسلحة غير ملائمة للاستخدام في البيئات الحضرية، مثل المتفجرات الثقيلة. وتشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل يوم، في جميع أنحاء العالم، على المعاناة الشديدة الناجمة عن إساءة استخدام الأسلحة والذخائر التي ييسرها ضعف الرقابة على حياتها ونقلها واستخدامها. وفي نهاية المطاف، يظل المدنيون هم الضحايا الرئيسيون للأسلحة التقليدية. وشهد هذا العام وضع اللمسات الأخيرة على إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، رحبت به اللجنة وتأييده بشدة. ونشجع جميع الدول على تأييده وتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان. كما يجب مضاعفة الجهود لتعزيز الانضمام العالمي إلى جميع الصكوك التي تحظر أو تقيد استخدام الأسلحة التقليدية أو نقلها.

إن استخدام التكنولوجيات الحربية الجديدة يثير معضلات قانونية وأخلاقية خطيرة ويهدد بالتسبب في معاناة إنسانية بالغة. وفي العام الماضي، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (انظر A/C.1/76/PV.7) مدى إلحاح اعتماد الدول لقواعد جديدة ملزمة قانونًا بشأن الأسلحة الذاتية التشغيل لضمان الإبقاء على قدر كاف من السيطرة البشرية وحسن التقدير عند استخدام القوة. وسيطلب ذلك حظر أنواع معينة من الأسلحة الذاتية التشغيل وتنظيم جميع الأنواع

والتنافس على الأسلحة وتسييس محافل نزع السلاح والتآكل العام لهياكل نزع السلاح لدينا. وتؤدي التوترات المستمرة إلى تفاقم تلك الاتجاهات السلبية واستفحالها، مما يجعل من الصعب إحراز تقدم في إطار متعدد الأطراف أو في مؤتمر نزع السلاح. ولا أزال مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن المؤتمر عنصر حاسم في الهيكل العالمي لنزع السلاح وأن له دوراً يؤديه في عكس مسار الاتجاهات السلبية. غير أن الأهمية التاريخية للمؤتمر لا تحميه من الضرورة الحاسمة للتكيف مع واقع عصرنا. ويجب أن نعمل بشكل جماعي لضمان أن يكون المؤتمر على مستوى الغرض المنشود المتمثل في التوصل إلى حلول فعالة للتحديات الراهنة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبصفتي الأمينة العامة للمؤتمر، سأواصل حث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على الدخول في حوار وعلى التعاون. وستكون الإرادة السياسية والمرونة عاملين أساسيين في قدرة المؤتمر على الاضطلاع بولايته. ولا زلت على استعداد لمواصلة دعم المؤتمر تحقيقاً لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيدة ماين (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أجد لزاماً علي أن آخذ الكلمة فيما يتعلق بالإشارات الموجهة إلى بلدي التي أوردتها وفود جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية.

تتحمل إيران المسؤولية عن غالبية حالات عدم الثقة في هيكل تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، وقد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر جميع الوفود بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم وأكبر ناشر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والصواريخ

الدورة بنجاح وعكست اتجاه السنوات القليلة الماضية المتمثل في رفض طلبات مشاركة مراقبين. وبالموافقة على طلبات جميع الدول الراغبة في الحصول على مقعد حول الطاولة والمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، أظهر المؤتمر التزامه بضمان تعددية الأطراف الفعالة من خلال استيعاب الجميع. كما شهد المؤتمر إنشاء خمس هيئات فرعية، الأمر الذي مكن من إجراء مناقشات موضوعية منظمة طوال العام.

وكانت الجهود الدبلوماسية التي تجلت في بداية العام مفيدة في تحقيق تلك النتائج الناجحة. وأبدت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مرونة وروحاً تعاونية عندما وافقت على استئناف المناقشات الموضوعية المنظمة من خلال الهيئات الفرعية المنشأة. كما أود التنويه بروح التعاون التي أبدتها مجموعة 2+6 في هذا العام، استمراراً للممارسة الجيدة المتبعة في السنوات السابقة لضمان الاستمرارية ليس بين الرؤساء فحسب، ولكن أيضاً في فترات ما بين الدورات السنوية للمؤتمر. ولكن للأسف، تعطلت دورة هذا العام، على الرغم من بدايتها الواعدة، بسبب نشوب توترات جيوسياسية قوضت الترتيبات المعدة بعناية لإجراء مناقشات موضوعية. ولكن حتى في هذا السياق، نجح المؤتمر في اعتماد تقريرين الهيئتين الفرعيتين المتعلقين، أولاً، بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وثانياً، بأسلحة الدمار الشامل الجديدة والمنظومات الجديدة لهذه الأسلحة والأسلحة الإشعاعية، فضلاً عن برنامج شامل لنزع السلاح والشفافية في مجال التسلح.

وبالإضافة إلى عدم اعتماد تقارير الهيئات الفرعية الأخرى، يؤسفني أيضاً عدم تمكن المؤتمر من الاتفاق على تقريره المعتاد الذي يُقدم إلى الجمعية العامة. وحتى إذا كانت التقارير السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة في السنوات الماضية لم تتضمن سوى فقرات قليلة تجسد العمل الموضوعي، فإنها لا تزال توفر مؤشراً على مداوات المؤتمر في تلك السنة. ومن التطورات المؤسفة ألا يشير تقرير يقع في صفحة واحدة إلى المناقشات الموضوعية في هذا العام.

وكما أشرتُ في بياني أمام المؤتمر في كانون الثاني/يناير، لا نزال نشهد تصاعد التوترات العالمية وتزايد انعدام الثقة والاستقطاب

أنها ملفقة وكاذبة. وأود أن أذكر بضع نقاط في هذا الصدد. بحسب مقولة اكتسبت شهرة باستخدام الرئيس الأمريكي جون آدامز لها،

”فإن الحقائق تستعصي على الطمس؛ ومهما كانت رغباتنا أو ميولنا أو إملاءات عواطفنا، فإنها لا تستطيع تغيير الحقائق والأدلة“.

إن الرغبة والنية واضحتان جدا فيما يتعلق بوفد أذربيجان. إنه يسعى إلى تشويه الواقع وتضليل المجتمع الدولي بأساليب معتادة مثل إلقاء اللوم على الضحية. أما الحقائق فهي على الجانب الآخر. ففي أيلول/سبتمبر، حاولت أذربيجان شن عدوان عسكري جديد واسع النطاق على الأراضي الخاضعة لسيادة أرمينيا بهدف نشر الإرهاب وخلق أمر واقع جديد.

وقد عُرضت تفاصيل ذلك العدوان في بياننا الوطني خلال المناقشة العامة (انظر A/77/PV.9). وكما كان الحال في عام 2020، عندما هاجمت أذربيجان ناغورنو كاراباخ، سبق العدوان العسكري حشد عسكري هائل وخطاب استفزازي. وكما كان الحال في عام 2020، حدث الاستهداف المتعمد هذه المرة للسكان المدنيين ووقع السلوك الإجرامي للقوات المسلحة الأذربيجانية مرة أخرى. وأدى قتل أسرى الحرب الأرمن على أيدي القوات الأذربيجانية بوحشية إلى إصابة العالم بالصدمة وقبول بالإدانة على نطاق واسع. وكما كان الحال في عام 2020، قبل بدء الأعمال العدائية، كانت هناك دعوات عديدة لإنشاء آليات مراقبة دولية يمكن أن تمنع أي تصعيد. وليس بمستغرب أن أذربيجان هي الجانب الذي رفض إنشاء مثل هذه الآليات.

وتشكل انتهاكات أذربيجان الجسيمة لنظام تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن تهديدا أمنيا خطيرا للمنطقة. فقد تجاوزت حدودها القصوى في أربع من خمس فئات من الأسلحة التقليدية الرئيسية التي حددتها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. واستُثيت القوات المسلحة الأذربيجانية المتمركزة على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان على مدى عقود من التفتيش والتحقق، مما يقوض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان في إطار التبادل

والقذائف وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة في العالم مثل الطائرات المسيرة. ويجري القيام بكل ذلك بدافع الترويج لمخططاتها المتطرفة، وبالتالي زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها وما وراءها.

ومن جانبها، لم تجب سورية بعد على الأسئلة المفتوحة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق ببرنامجه النووي السري، كما أنها تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات. ولا يزال وجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية أمرا ذا صلة ومثيرا للقلق، وكذلك الأسئلة المفتوحة المتعلقة بطابع مواقع ومواد محددة داخل سورية ووضعها التشغيلي. كما تأذن سورية لإيران بإنشاء قواعد داخل حدودها وتسمح لمنظمة إرهابية متطرفة بالعمل بحرية في البلد، دون عائق. وتسعى كلتا الجهتين الفاعلتين إلى زعزعة استقرار المنطقة وتهديد سكانها.

لقد استخدمت سورية الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، مما أسفر عن مقتل مئات النساء والأطفال. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي متحملا باليقظة في التعامل مع تحديات عدم امتثال سورية من أجل منع زيادة تآكل القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وإعادة تأكيدها. كما يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التحقيق في قدرات سورية وأنشطتها الحالية فيما يتعلق ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. ومن المرجح أن يعقب زميلاي الإيراني والسوري على ملاحظاتي ببعض الاتهامات الطائشة والمنافية للعقل بخصوص إسرائيل. وبوسعي أن أؤكد للجنة أنهما لن يقدمتا شيئا سوى توجيه أصابع الاتهام إلينا بصورة انفعالية لصرف الانتباه عن الجرائم البشعة التي ترتكبها حكومتا بلديهما.

أخيرا، من المؤسف أن يختار ممثل السلطة الفلسطينية الإدلاء ببيان يتضمن اتهامات باطلة، والتي رفضها إسرائيل رفضا قاطعا.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدنا ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان في وقت سابق اليوم. وليس من المستغرب أن يحاول وفد أذربيجان مرة أخرى إساءة استخدام هذا المحفل الدولي لمجرد نشر روايات معروف جيدا

شراكة أوكوس (مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة) وتنتشر الأسلحة على الصعيد الدولي، تتلقى سيلا من الإدانات والرفض في المنطقة. ومن المنافي للعقل أن تلقي أستراليا، غافلة عن حالتها البائسة، اللوم على ممارستنا المشروعة لحقنا في الدفاع عن النفس. وسلوكها المتهور انتهاك فاضح لسيادتنا واستفزاز خطير بدوافع سياسية. وإذا دست أستراليا أنفها في القضايا في شبه الجزيرة الكورية، فلن يؤدي ذلك إلا إلى عواقب غير مرغوب فيها.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقفنا بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. إن الولايات المتحدة تواصل قعقة السلاح بصورة تتطوي على تهديد من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة ضخمة ومتكررة ونشر أسلحة قادرة على توجيه ضربات نووية في شبه الجزيرة الكورية وحولها. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية تعيث فسادا وتُصعد من تحركاتها العسكرية الخطيرة وتحدث الأسلحة بينما تتباهى بالتعزيز المزعوم لموقفها الدفاعي المشترك وتحسين الردع والقدرة على التصدي، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات العسكرية في المنطقة. وتبين هذه الظروف الخطيرة أن الحالة العسكرية التي طال أمدها من حولنا تسير من سيء إلى أسوأ، ولذلك ينبغي لنا أن نكون على أهبة الاستعداد تماما.

إن الهدف النهائي للولايات المتحدة هو الإطاحة بحكومة بلدي يوما ما بالضغط علينا لنزع سلاحنا والتخلي عن حقنا في الدفاع عن النفس. وفي حقيقة الأمر، تهدف قدرتنا على الدفاع عن النفس إلى احتواء أي حرب يحتمل اندلاعها بجعل أي قوات معادية تتخلى عن محاولاتها للعدوان والهجمات العسكرية. إن قدرتنا الوطنية على الدفاع عن النفس حق مشروع لدولة ذات سيادة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقال رئيس شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خطابه المتعلق بالسياسة العامة أمام مجلس الشعب الأعلى،

”إذا أُريد لسيادتنا النووية أن تتغير الآن، فيجب أن يتغير العالم، وكذلك البيئة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة

السنوي للمعلومات العسكرية ويُمكن أذربيجان من تركيز كميات كبيرة من القوات والمعدات العسكرية التي لا يمكن التحقق منها على طول حدود أرمينيا وفي منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ. وما فتئت أرمينيا تدعو المجتمع الدولي باستمرار إلى إيلاء اهتمام أكبر لتلك الانتهاكات. وعلى مر العقود، لم تتحول أذربيجان أبدا عن سياستها المتمثلة في استخدام القوة والتهديد باستخدامها لإبراز سياستها التوسعية في المنطقة. وهي تعتبر أي نداءات من المجتمع الدولي للامتناع عن استخدام القوة أو وضع تدابير لبناء الثقة أو التقيد بالأحكام القائمة لتحديد الأسلحة التقليدية عائق لا لزوم أمام سياستها التوسعية، وتجاهلها أو تنتهكها باستمرار.

أخيرا، وجهت أرمينيا العديد من التحذيرات بشأن الكيفية التي تهدد بها سياسة أذربيجان العدوانية السلام والأمن في منطقتنا. وحذرنا على وجه التحديد من انتهاكاتها المستمرة لنظم تحديد الأسلحة وحشدها العسكري الهائل، الأمر الذي جعل منطقتنا الصغيرة، وفقا للمصادر الدولية ذات الصلة، واحدة من أكثر المناطق تسلحا في العالم. وقد أدى عزز المجتمع الدولي عن معالجة هذا الأمر على النحو السليم لإتاحة الفرصة لأذربيجان أن تستغل كل لحظة وفرصة لشن اعتداءات جديدة. ولذلك، نعتقد أنه من أجل تحقيق السلام والأمن الإقليميين، ينبغي للهيئات الدولية ذات الصلة أن تتكلم عن الانتهاكات الصارخة لأذربيجان وينبغي إجراء تحقيق كامل في جميع أعمال الفظائع وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر لممارسة حقه في الرد على البيانات الاستفزازية التي أدلى بها ممثلو أستراليا وبلدان أوروبية أخرى. إننا نرفض رفضا قاطعا الادعاءات الشائنة من البلدان الأوروبية التي تهدف إلى شيطنة بلدي في هذا المحفل. وندعو مرة أخرى الدول الأوروبية إلى الامتناع عن اتباع عقلية الحرب الباردة والمعايير المزدوجة. وعلاوة على ذلك، ليس لأستراليا الحق في التشكيك في قدرتنا على الدفاع عن النفس وهي ليست مؤهلة للقيام بذلك. إن أستراليا، التي تقيم

الاتفاق مستقبلي. وبدا السلام قريبا جدا لدرجة أن روسيا، في بادئة حسن نية، سحبت قواتها من المناطق التي احتلتها في مقاطعات كييف وتشيرنيهيف وسومي. وكانت الكرة في ملعب كييف وكانوا مستعدين للتوصل إلى اتفاق، ولكن في تلك المرحلة تدخل الغرب - ولا سيما لندن وواشنطن، اللتين لم توافقا على هذا السيناريو وكانتا تسيطران على منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). والحقيقة هي أنه منذ اللحظة التي بدأ فيها انقلاب "الميدان" غير القانوني، كانت أوكرانيا تهماهما فحسب كبيدق في المعركة الجيوسياسية لإضعاف روسيا. وبالتالي، فإن سيناريو السلام لا يناسب المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وذهب ممثلو البلدان الغربية إلى كييف وأكدوا للرئيس زيلينسكي وفريقه أن الغرب مستعد لعمل كل شيء باستثناء التدخل العسكري المباشر لضمان انتصار أوكرانيا. وكان الشعار هو أن معركة الخير ضد الشر تدور رحاها في أوكرانيا ومن شأنها أيضا أن تحدد مصير الديمقراطية في العالم. ونتيجة لذلك، وكما نعلم، تتصل الرئيس زيلينسكي من جميع الاتفاقات وضاعت فرصة السلام، في حين ارتكب الرئيس الأوكراني خطأ قاتلا في حق بلده.

ومنذ تلك اللحظة، شن الغرب حربا بالوكالة واسعة النطاق على روسيا يخوضها الأوكرانيون إلى أن يموت آخر أوكراني. إن حلف الناتو يمسك بخيوط اللعبة فعليا ويوجه كل خطوة تتخذها كييف في مسرح النزاع. وقد اعترف ممثلو المخابرات العسكرية الأوكرانية علنا بأن واشنطن تشارك بشكل مباشر في الموافقة على كل هدف للمنظومات الأمريكية لإطلاق الصواريخ المتعددة من طراز هيمارس. إن أوكرانيا تعج بالمدرين العسكريين الغربيين وعناصر الأجهزة الخاصة والمرترقة. وبالنسبة لأوكرانيا، فإن عواقب هذه الأعمال رهيبه، ونحن الآن لا نزال بعيدين عن نهاية هذه العملية المدمرة للذات. فبعد أن أنشأ دولة على حدودنا بقودها القوميون المتطرفون والكارهون للروس، وبعد أن دعم أيضا حرب نظام كييف على شعب دونباس منذ عام 2014، لم يترك لنا الغرب أي خيار. وللأسف، لا نصدق بأي حال حسن إدراك البلدان الغربية. فقد أظهرت مرارا وتكرارا استعدادها لارتكاب أي جرائم أو مغامرات لصالح ما يسمى بالبلون الذهبي ومن أجل الحفاظ

الكورية. ولن يُفرض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن الطاقة النووية أو نزع السلاح النووي، ولن تكون هناك أي مفاوضات لتحقيق هذه الغاية أو استخدام أوراق مساومة في هذه العملية.

وبوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، ستفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بعدم الانتشار بحسن نية. إن تخلي الولايات المتحدة بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها عن سياساتها العدائية وابتزازها النووي جزء لا يتجزأ من ضمان السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. وعلى المجتمع الدولي أن يلقي نظرة تحليلية على طابع الوضع في شبه الجزيرة وأن يرفض تتمر التكتلات والمعايير المزدوجة التي لن تؤدي إلا إلى المواجهة والنزاع.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا مضطرون مرة أخرى إلى أخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد على ما يتعلق بالاتهامات التي لا أساس لها من قبل الوفود الغربية فيما يتعلق بالعملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا. إن القضية الرئيسية هي أن لدينا وجهة نظر مختلفة بشأن جذور الأزمة الأوكرانية والتحول الذي حدث في ذلك البلد منذ الانقلاب المناهض للدستور المدعوم من الغرب في شباط/فبراير 2014. إن دوافع الدول الغربية واضحة. فهي تحاول بأي ثمن التهرب من مسؤوليتها عن تحويل أوكرانيا المستقلة إلى دولة قومية متطرفة معادية لروسيا، وعن ثماني سنوات من القصف المستمر لدونباس من قبل نظام كييف. وبدأت روسيا، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، عملياتها الخاصة لحماية سكان دونباس بعد أن سدد نظام كييف، بموافقة رعاياه الغربيين، طعنة قاتلة إلى عملية مينسك. لقد كان قرارا صعبا ولكنه ضروري اتخذناه بعد أن أصبح من الواضح أن عمل أوكرانيا العسكري ضد جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين أمر حتمي. ويؤكد ذلك وثائق هيئة الأركان العامة الأوكرانية التي عُثر عليها خلال العملية الخاصة.

وكما نعلم جميعا، بعد شهر واحد فقط من بدء العملية، توصلت المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا للاتفاق تقريبا على الخطوط العريضة

يبدو أن ممثلة إسرائيل لا تعرف حقيقة التاريخ الدموي للكيان الذي تمثله. فهو أول من استخدم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الشرق الأوسط. إن بيان ممثلة إسرائيل مليء بالكذب والنفق. والاتهامات الواردة فيه هي محاولة بائسة لحرف الأنظار عن مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي والتغطية على عدم انصياع إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما قرار مجلس الأمن 487 (1981)، ولنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سجل إسرائيل العدواني والإجرامي قد أزهق هذه المنظمة الدولية على مدى عمرها بأكمله. ولا تزال جميع قاعات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف تردد صدى ألف قرار تم اعتمادها لإدانة عدوان إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية ومذابحها بحق العرب وسجون إسرائيل.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة ممارسة لحق الرد لتناول البيانات المضللة والاستغزائية التي أدلى بها ممثل أرمينيا.

بينما تحاول أذربيجان بعزم تهيئة بيئة مؤاتية لتطبيع العلاقات وعلى الرغم من الدعم القوي من المجتمع الدولي لتلك المبادرة، لم يتعامل الجانب الأرميني بالمثل سوى قليلا. وقد تجلّى الخطر المرتبط بذلك الموقف في تصعيد خطير على الحدود أثارتها أرمينيا بتهور في وقت سابق من هذا الشهر. وكانت التدابير المضادة التي اتخذتها أذربيجان ضد هذا الاستنزاف العسكري محدودة ولم تستهدف سوى الأهداف العسكرية المشروعة التي تشكل تهديدا للسلامة الإقليمية لأذربيجان.

ومع ذلك، فإن أرمينيا واصلت، سيرا على تقليدها المتمثل في نشر معلومات مضللة عن أذربيجان، جهودها لإرباك المجتمع الدولي والمجتمع الأرميني أيضا. وينبغي أن نشدد على أن أرمينيا ليس لديها أي أساس قانوني أو سياسي أو أخلاقي للإدلاء بأي بيانات تتعلق بأراضي أذربيجان المعترف بها دوليا أو بالمسائل التي تقع ضمن الحقوق السيادية الخالصة لبلدي واختصاصه ومسؤولياته. وأي محاولة

على هيمنتها على العالم ومواصلة سياساتها الاستعمارية الجديدة. إننا لم نبدأ هذه الحرب. إننا نعمل على إنهائها.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة، طلبت الكلمة للرد على ما جاء في بيان ممثلة إسرائيل. إن سلوك إسرائيل العدوانية في منطقة الشرق الأوسط وبقائها بما تمتلكه من قدرات نووية خارج إطار معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة يمثل الخطر الحقيقي على نظام عدم الانتشار والتهديد الفعلي للأمن والسلام الإقليمي والدولي. إن رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار أو إلى أي من الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها لقدرات نووية كبيرة لا يؤهلها للحديث عن حالات عدم الامتثال للمعاهدة.

إن مواصلة إسرائيل تحديها لإرادة المجتمع الدولي والإصرار على البقاء خارج منظومة عدم الانتشار، مستندة إلى تغطية ودعم مطلق من حلفائها، يتطلب تحركا دوليا مكثفا لاتخاذ إجراءات عملية رادعة تقود إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وتمكن من إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، آخذين بالاعتبار التزام جميع الدول الأخرى في المنطقة بتحقيق هذا الهدف.

ندين عدوان إسرائيل على سيادة الأراضي السورية في عام 2007 وندعو إلى شجبه وإدانته بوصفه خرقا فاضحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما ندین استخدامه منصة للهجوم على سورية التي وقعت ضحية العدوان بهدف تشويه صورتها وممارسة الضغوط السياسية عليها. إن الإقرار الإسرائيلي بالمسؤولية عن هذا العدوان على سورية بعد عقد من الإنكار والكذب يحتم على إسرائيل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم الإجابات المقنعة حول طبيعة القذائف التي استخدمتها في عدوانها. إن الادعاء بالحرص على الأمن والسلام وعلى تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار لن ينجح في إخفاء حقيقة ثابتة، هي أن إسرائيل ليست طرفا في أي من الاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح وبعدم الانتشار.

خوجالي في ليلة واحدة. وحتى الآن، لم تُقدم أي معلومات عن مصير المفقودين البالغ عددهم 4 000 أذربيجاني. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، ارتكبت أرمينيا جرائم ضد الإنسانية عندما شنت هجمات صاروخية على السكان المدنيين في مدن غانجا وباردا ومينغاتشيفير الأذربيجانية. وعلى وجه الخصوص، عُثر مؤخرا على مقبرة جماعية تحوي رفات 12 شخصا، مربوطين بالأسلاك والحبال وعليهم آثار تعذيب، في قرية إديلي المحتلة سابقا في منطقة خوجافند في أذربيجان. ولم تسهم البيانات غير المتسقة الصادرة عن أرمينيا بشيء في النتيجة المأمولة للخطة الحالية لتطبيع العلاقات بين دولتي أرمينيا وأذربيجان.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

أجد لزاما علي أن آخذ الكلمة لأرفض الأكاذيب الصارخة والادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي روت على لسان ممثلة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد بلدي.

في محاولة يائسة أخرى، حاولت ممثلة النظام الإسرائيلي إخفاء أنشطته المزعزعة للاستقرار والخبثية والإرهابية في المنطقة. وهي أنشطة تشمل العمليات السرية والتدابير التدميرية والتخريبية التي تستهدف برنامج إيران النووي السلمي وعمليات الاغتيال الخسيسة والبعوضة للمواطنين والعلماء الإيرانيين الأبرياء بغية تعزيز أهدافها الشريرة في المنطقة. ومن المفارقات أن هذا النظام الإرهابي، الذي يحفل سجله المشين بأنشطة تطوير وإنتاج وتكديس مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، يتهم إيران بخبث بانتهاك قرارات مجلس الأمن، وذلك على الرغم من أنه ارتكب مرارا وتكرارا انتهاكات صارخة ومنهجية لتلك القرارات على مدار عدد من السنوات. وينتهز النظام الإسرائيلي كل فرصة لتهديد خطة العمل الشاملة المشتركة وتقويضها، فضلا عن عرقلة تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). ولذلك، فإن مزاعم إسرائيل بشأن إيران غير منطقية تماما ولا صلة لها بالموضوع ولا أساس لها من الصحة.

ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجبر النظام الإسرائيلي على وقف جميع أنشطته المزعزعة للاستقرار والمتهورة في المنطقة.

من جانب ممثل أرمينيا لدعم مطالبات بلده الإقليمية وتلفيق الروايات التاريخية بالإشارة إلى أسماء مزيفة في بيانه هي محاولة باطلة. وبشكل الإقليم الذي تشير إليه أرمينيا جزءا لا يتجزأ من أذربيجان، وقد أُعيد تأكيد ذلك باستمرار في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. والجدير بالذكر أنه بموجب مرسوم صادر في 7 تموز/يوليه 2021، أنشأ رئيس أذربيجان منطقة كاراباخ الاقتصادية، وهي جزء لا يتجزأ من أذربيجان. وعلاوة على ذلك، لا يزال وجود فلول القوات المسلحة الأرمينية، بما في ذلك التشكيلات المسلحة الأرمينية غير القانونية في منطقة كاراباخ الاقتصادية في أذربيجان، مصدرا آخر للخطر. وسيكون من الضروري أن نشهد الانسحاب الكامل لتلك القوات ومعداتنا من هذه المنطقة، على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ونزع سلاح أي تشكيلات مسلحة غير قانونية.

لقد كانت أرمينيا، على مر السنين، هي من يقدم معلومات غير دقيقة وغير كاملة عن قواتها المسلحة المتمركزة في الأراضي المحتلة سابقا في أذربيجان خلال التبادل السنوي للمعلومات العسكرية بموجب وثيقة فيينا لعام 2011 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتتجسد تلك الحقيقة أيضا في تقارير الأمين العام عن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة. وخلافا لأرمينيا، تأخذ أذربيجان التزامها الدولي بالتحقيق في الحالات المزعومة مأخذ الجد. بيد أن الحكومة الأرمينية لم تتخذ بعد أي تدابير فعالة لمنع جرائم الحرب أو تقديم الأشخاص المعنيين إلى العدالة للتحقيق معهم في الجرائم المرتكبة. ولم يُقدم ولو شخص واحد إلى العدالة في أرمينيا بسبب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية العديدة التي ارتكبت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي لا تزال مستمرة.

ومنذ حرب كاراباخ الأولى، ارتكبت القوات المسلحة الأرمينية مذابح لم يسبق لها مثيل ليس ضد الجنود الأذربيجانيين فحسب بل وضد المدنيين. وأشهر مثال على ذلك الإبادة الجماعية في خوجالي، عندما قُتل 613 مدنيا بوحشية في 26 شباط/فبراير 1992 في مدينة

أخيراً، من المفارقات أن تحاول أذربيجان إثبات ادعاءاتها باستخدام أجزاء من تقرير للأمين العام لا تجسد سوى البيان الوطني لأذربيجان. وهذه ليست سوى محاولة أخرى من جانب ذلك البلد لمحاولة تبرير ما لا يمكن تبريره وتقديم صورة مشوهة للواقع.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اختار ممثل أرمينيا مرة أخرى الاعتماد على مجموعة معتادة من الافتراءات. ونتيجة لذلك، استمعنا إلى تأكيدات لا صلة لها بالموضوع تؤكد أن مفهوم السلام غريب على أرمينيا. فمن المعروف أن النزاع بدأ في أواخر الثمانينات من القرن الماضي بمطالبة أرمينيا على نحو غير قانوني بضم مساحات واسعة إلى إقليمها وبشن اعتداءات على الأذربيجانيين المقيمين في أرمينيا وفي مناطق أذربيجان التي تسكنها الأقليات العرقية. وارتكبت القوات الأرمينية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن أعمال إبادة جماعية، أثناء العدوان، مما أسفر عن مقتل آلاف المدنيين والتطهير العرقي لأكثر من 700 000 أذربيجاني في جميع المناطق التي استولت عليها. وليس من قبيل المصادفة أن ممثل أرمينيا لم يذكر في بيانه قرار مجلس الأمن 853 (1993) بشأن هذه المسألة، الذي يدين بوضوح استخدام القوة ضد أذربيجان. ونطالب أرمينيا بالتواصل على نحو واضح ومتسق، وفقاً لعملية التطبيع في مرحلة ما بعد النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

ونود تذكير الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات والمقررات هو ظهر الغد. وستُعقد الجلسة المقبلة للجنة غدا الساعة 15/00 في غرفة الاجتماعات هذه للاستماع إلى المنظمات غير الحكومية ولإجراء مناقشة بشأن أساليب عمل اللجنة وتخطيط البرامج.

رفعت الجلسة الساعة 17/35.

ويهدد النظام الإسرائيلي بلدان المنطقة بالإبادة النووية ويواصل التهديد باستخدام القوة ضد إيران. وآخر مثال على ذلك هو بيان صادر عن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي ورئيس مجلس الأمن القومي ووزير الدفاع أكدوا فيه المسؤولية عن عمليات إسرائيل التخريبية وأعمالها الإرهابية داخل الأراضي الإيرانية. ولا تشكل هذه البيانات انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، ولكنها أيضاً اعتراف صارخ بالمسؤولية عن العمليات الإرهابية المدمرة التي تقوم بها إسرائيل ضد إيران. كما أنه يثبت مسؤولية النظام الإسرائيلي عن الأعمال الإجرامية والإرهابية وأنه يجب إخضاعه للمساءلة ليتحمل العواقب.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية، ولكن لا بد لي من الرد على تعليقات ممثل أذربيجان. للأسف لا نزال نشهد محاولات لتشويه الواقع. وقد نوقش العدوان الأخير الذي شنته أذربيجان في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9132) بمبادرة من أرمينيا، وتكلم الكثيرون عن الهجوم على أراضي أرمينيا. وللأسف، لا نزال نسمع بلدا يحاول أن يقول إن أرمينيا هي التي بدأت هذا العدوان. وقد شهدنا ذلك السلوك في الماضي وحذرنا منه في العديد من المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى افتراءات أذربيجان فيما يتعلق بأحداث الشهر الماضي، يمكننا أن نتخيل مدى ما يمكن أن يفعله هذا الوفد من أجل إعادة تخيل الواقع الذي كان سائدا قبل 30 عاما. لقد بدأت الحرب في التسعينيات من القرن الماضي بعدوان أذربيجان على شعب ناغورنو - كاراباخ، بما في ذلك الاستخدام المكثف لمنظمات إرهابية أجنبية معروفة والأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين في ستيباناكيرت وغيرها من مدن ناغورنو - كاراباخ. وكانت محاولة لإجبار سكان ناغورنو - كاراباخ على مغادرة وطنهم التاريخي. وشهدنا مذابح ونوايا لإحداث إبادة جماعية في سومغايت وبأكو وكيروفاباد وفي ناغورنو - كاراباخ نفسها.